مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: الاستراتيجية الامريكية وادارة صراع الارادات السياسية على الساحة العراقية
اسم الكاتب: م.د. ايناس عبد السادة على العنزي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/6879
تاريخ الاسترداد: 2025/04/22 16:27 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

الاستراتيجية الامريكية وادارة صراع الارادات السياسية على الساحة العراقية

المدرس الدكتورة
ايناس عبد السادة على العنزي(*)

المقدمة

يمثل المشهد العراقي مجموعة من المسائل العصية لمختلف القِوى والفاعلين داخل العراق. فبنية المجتمع العراقي وما يتسم به من تعددية في الأنتماء ستؤثر بالتأكيد في مستقبل العراق، خصوصاً في ظل تعدد المرجعيات المجتمعية المنبثقة عن تلك التعددية الأنتمائية، نظراً لهشاشة المرجعيات السياسية المتولدة عن التغيب القسري للقِوى السياسية المعارضة والمنع التام لقيام أي تفاعلات سياسية على الساحة العراقية الداخلية وعلى مدى عقود عدة، مما أدى بالمحصلة إلى ضعف النُخب السياسية البديلة، ومن ثم ضعف تأثيرها.

لكن إذا ما كانت هذه التفاعلات قد ولدَّت جملة من الصراعات على الساحة الداخلية العراقية، فإن القراءة الإستراتيجية لهذه الصراعات تجعلنا نخرج بنتيجة مؤداها إن الصراع السياسي والإستراتيجي الدائر في العراق ذو أتجاهين أحدهما يتعاطى مع الواقع العراقي المجتمعي بكل أبعاده وتفرعاته، والثاني يفرز حالة من الإدارة الإستراتيجية لقِوى الأتجاه الأول ويعكس حجم المؤثر الإقليمي والدولي.

فالرؤية الكلية – الإستراتيجية والتكتيكية – للصراع تفرض على المتابع، إذا ما أراد الوقوف على آلية إدارته، النظر إلى الصراع من زوايا متعددة تبدأ من الزاوية الداخلية بكل أطرافها وتحالفاتها وتكتلاتها، ومن ثَمّ تقدير حجم الإنعكاس المتبادل والتأثير ما بينها وبين زاوية ذلك الفاعل الخارجي الذي يعمل على إدارة هذا الصراع على وفق أنماط أفعال مدروسة تستدعي أقامة صلات موضوعية ما بين البعدين الداخلي والخارجي، لتجاوز ما قد يحصل من نتائج غير متوقعة نتيجة لضعف التخطيط الإستراتيجي، اذ تكون جميع الأحتمالات قائمة، لتداخل العناصر الداخلية والخارجية وتصارعها ... والتي جعلت البلد ينحو بأتجاه عدم الأستقرار والتقاطع الحاد بين منطلقات ودوافع كل القِوى المساهمة في الصراع السياسي والمسببة للعنف ألمستشرى في البلاد.

وفي ظل حقيقة تؤكد أن دراسة وتحليل أطراف الصراع الداخلي في العراق من منطلق صراع الإرادات السياسية لتتفاعل مع الإرادات السياسية الخارجية وتصارعها من أجل الوصول لمصالحها المتطابقة أو المتعارضة في العراق، جاءت أهم ية هذه الدراسة والتي نظرت بالرؤية الواقعية والموضوعية لما يحدث على الساحة السياسية العراقية ونتائجها مع أستشراف رؤية مستقبلية متفائلة.

(*) كلية العلوم السياسية–جامعة بغداد

لذا تقوم الدراسة بمعالجة وتحليل أطراف هذا الصراع كونه لا يخرج عن إطار محدد المعالم تقوم ركائزه على القِوى الدولية الكبرى المحتلة والمشاركة في الأحتلال المتطابقة والمتعارضة المصالح، والقِوى الإقليمية المتعارضة المصالح، سواء على أسس عمق الجوار العربي أو غير العربي للعراق . والقِوى الداخلية المتعارضة أو المتحالفة بعضها مع البعض الآخر . وأخيراً، وهو الطرف الأهم، الفاعلون الدوليون من غير الدول والعابرون للحدود القومية والمتخطية لإرادة الصراع مع القوة العظمى، الولايات المتحدة الأمريكية.

أولاً: في معنى الصراع الداخلي أو الأهلي.

لا تخلو الظواهر الإجتماعية الناشئة عن التفاعل بين الأفراد من أسباب موضوعية تؤدي إلى حدوثها. وإذا ما كانت ظاهرة الصراع مما يُعَدّ من الظواهر الإجتماعية الغريزية الراسخة الجذور في أعماق النفس البشرية، إذ يؤمن الكثيرون بملازمته لعلاقات البشر منذ خلق البشرية، فهو ليس بالحدث العارض أو الطارئ، فإن تعدد مستويات التحليل والتفسير لهذه الظاهرة يجعلنا نقف على حقيقة عد م التسليم بوجود نظرية قاطعة لتفسيرها وإرجاعها إلى عامل واحد دون سواه.

فعلماء الاجتماع يرون بالصراع ظاهرة طبيعية ملازمة لوجود الجماعة ، وإنها ربما تأخذ طابعاً مرضياً يؤدي للاختلال الوظيفي ،[1] نتيجة لتمزيق أو تحطيم كل أو بعض روابط الوحدة التي تكون موجودة بين المتنازعين.[2] فالصراع والحالة هذه إن هو إلا نتيجة جانبية للتغيير .[3] أما بعض نظريات علم النفس فترجع الصراع إلى الطبيعة الإنسانية الحاوية لدوافع عدوانية متأصلة كالطمع والأنانية والغيرة والشغف بالسلطة،[4] إذ يُفسر الصراع، طبقاً لسيجموند فرويد، على إنه نتيجة أسقاطات الفرد لما يعتمل في داخله على ما يحيط به.[5] وعليه، تقر النظريات السوسيولوجية والسايكولوجية بأن للصراع أسباب اً عقلانية تنشأ عن الأختلاف في الأهداف وعن تعارض النتائج المتوقعة، وأسباباً غير عقلانية تنشأ عن العدائية في السلوك . كما تكمن أحد أسبابه في التغيرات الحاصلة في المراكز والأدوار.[6]

وفي عالم السياسة ينظر المحللون للصراع على إنه السعي لإمتلاك القوة ومصادرها بإستخدام القوة ذاتها وبمختلف أشكالها، لذلك ذهب البعض إلى القول بحقيقة كون الصراع تنازعاً للإرادات الوطنية، [7] الرامية إلى

---

[1] – **James E. Dougherty and Robert L. Pfaltzgraff, Jr. Contending Theory of International Relations: A Comprehensive Survey. Addison – Wesley Educational Publisher, Inc. 4thed, 1997. p (180 – 181).**

[2] – **International Encyclopedia of the Social Science. The Macmillan Company. Vol. 3, 1968. p (226).**

[3] – **د. خليل محمد حسن الشماع ود . خضير كاظم حمود، نظرية المنظمة . مطابع دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط ١، ١٩٨٩. ص (٣٠٩).**

[4] – **Elton Atwater, World Tensions: Conflict and Accommodation. Meredith Publishing Company, 1967. p (12).**

[5] – **Dougherty, op.cit, p (150).**

[6] – **د. خليل محمد حسن الشماع ود. خضير كاظم حمود، مصدر سابق، ص (٣١١ – ٣١٢).**

[7] – **إسماعيل صبري مقلد، الإستراتيجية والسياسة الدولية / المفاهيم والحقائق الأساسية . مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ط ٢، ١٩٨٥. ص (١١٧).**

تحطيم أحداها للأخرى، الأمر الذي رفضه البعض لإستحالة تحقيق ذلك نظراً للظروف المعقدة للصراعات وتداخل مستوياتها الإقليمية مع العالمية، وعليه أصبح الصراع يرمي إلى تليين الإرادات لاتحطيمها لتحقيق الأهداف أو الأغراض الكامنة وراءه.[٨]

وهنا ربما يكون بالإمكان أسقاط هذه المحصلة على الصراع الداخلي أو الأهلي الذي يحدث في نطاق الدولة الواحدة، والذي يرتكز في الأساس على تنازع المصالح الخاصة، المادية المصلحية والأدبية المعنوية، بين أعضاء الجماعة السياسية الواحدة المنتظمة رسمياً وشكلياً داخل أطار الدولة،[٩] اذ ينتهج هؤلاء سياسات نابعة من أنتماءاتهم الفرعية (دينية، طائفية، عرقية .. الخ) لتحقيق نوعاً من التحكم بإرادة الآخرين أبتداءً، ومن ثَمّ الوصول إلى الهدف النهائي للصراع وهو أحكام السيطرة بتليين إرادة الآخر المختلف، فتنشأ حالة أضطراب وتعطيل لعملية أتخاذ القرار، إذ يواجه أطراف الصراع صعوبة في أختيار البديل الأفضل، الأمر الذي يولد حالة عدم توازن نتيجة تعارض مصالح وأهداف تلك الأطراف.[١٠]

وإذا ما كانت العملية السياسية تعني في أبسط معانيها التنافس السلمي من أجل تداول السلطة على وفق تشريعات ضابطة لحركة المختلفين ومقننة للتعايش المشترك والم شاركة الحقيقة في إدارة الدولة والبلاد والمجتمع،[١١] إلا إنه، وفي ظروف ليست بالسوية، يتطور هذا التنافس ليصبح صراعاً تحاول أطرافهدعم مراكزها على حساب مراكز الآخرين، اذ تعمل على الحيلولة دون تحقيق غاياتهم، أو تحييدهم، بإخراجهم من اللعبة أو حتى بتدميرهم. ومما يساعد على حدوث هذه الدرجة من التنافس المؤدي للصراع هو وجود حالة من العداء والتخوف والشكوك وتصور مسبق بتباين المصالح أو في الرغبة في السيطرة أو تحقيق الأنتقام، الأمر الذي يولد توتراً سابقاً للصراع ومفجراً له في آن واحد.[١٢]

وفي ظل هذه التوصيفات تتنوع وتتع دد مداخل الصراع ضمن إطار الدولة الواحدة، إذ إنها قد تأخذ شكلاً طائفياً، أجتماعياً أو سياسياً، أو شكلاً دينياً عقائدياً، أو طبقياً على وفق تقسيمات أقتصادية، أو عرقي اً/عنصرياً، أو قيمياً أيديولوجياً. كما ويكون من الممكن أن يجمع الصراع بين أثنين أوأكثر من هذه المداخل أو التوصيفات، الأمر الذي

---

[٨] – أمين هويدي، إدارة الأزمات الإقليمية، العربي، العدد (٣٢٨)، مارس، ١٩٨٦، ص(١٩).

[٩] – د. نازلي معوض أحمد، الديمقراطية والصراعات في العالم الثالث. المنار، العدد (٦٥)، آيار ١٩٩٠. ص (١١٠).

[١٠] – د. خليل محمد حسن الشماع ود. خضير كاظم حمود، مصدر سابق، ص (٣١٠ – ٣١١).

[١١] – د. حسين درويش العادلي، العراق ومناشئ الصراع. مجلة النبأ، العدد (٧٠)، آيار ٢٠٠٤.

[12] – Dougherty, op.cit , p (179).

*– فالنزاع، وكما هو متفق عليه، يؤشر حالة من تباين وجهات النظر حول قضايا تتخذ صفة قانونية ويشكل سلوك أطرافها خرقاً لوضع قانوني مستقر ومتفق عليه.

– ينظر ولمزيد من التفاصيل د. عبد القادر محمد فهمي، الصراع الدولي وانعكاساته على الصراعات الإقليمية. بيت الحكمة، بغداد، ١٩٩٠. ص (٣٧).

بينما في حالة الصراع تنطلق العلاقة الثنائية بين الأطراف المختلفة فيه من قانون التحدي والإستجابة الذي من أساسياته وجود القدرة الفاعلة لدى كل طرف للأستجابة الممكنة في حالة عدم وجود قدرة على تحريك الفعل بأتجاه الفاعل لإيقافه أو دحره أو أحتوائه أو التماهي معه.

– عبد الوهاب القصاب، القوى الفاعلة على الساحة السياسية العراقية. بحث مقدم للنشر في دار العراق لدراسات المستقبل، بغداد ٢٠٠٥.

يضفي على الصراع تعقيدات ليست من السهولة بمكان، خصوصاً إذا ما حاول أطرافه التمسك بـ " حقوق تاريخية " محاولين أضفاء صفة النزاع(*) القانوني بدلاً عن الصراع المصلحي.

ويتم ذلك عن طريق أستدعاء الماضي بثقله وأنساقه وفروضه ع لى الواقع المعاصر، ومن هنا يأتي النزاع على أدعاء أمتلاك الوطن تاريخياً أو أحتكار تمثيله لشريحة عرقية أو طائفية معينة، كأنموذج لأنسياق الذاكرة والفعل للتاريخ، ليكون أطرافه رهن أستحقاقات الحاضر لحساب التاريخ.[١٣]

وعليه، فإن النقطة الجوهرية في إدارة أي صراع من قبل أطرافه ترتكز على تحديد كل طرف أهدافه، والوقوف على عوامل قوته وعوامل ضعفه، اذ يرمي من نشاطه في إدارة الصراع . تكتيكياً وإستراتيجياً . تعظيم عوامل قوته و إضعاف عوامل قوة خصمه، وتحقيق أهدافه السياسية واحدة تلو الأخرى، على وفق الواقع المتحقق على الأرض، الذي يغير بدوره أنماط ردود الفعل القاضية بإتخاذ تكتيكات مختلفة ومتعددة في إدارة الصراع بين تقدم وتراجع التمسك بتلك الحقوق التاريخية المراد بها الألتفاف الإستراتيجي لتحقيق أكبر قدر من المكاسب.[١٤]

وفي فهم ما يجرى في الصراع الداخلى و إستقراء خططه ومستقبلهـ، فان الفكرة الأولية هي التعرف على أطراف الصراع المتحالف منها والمختلف بعضه مع البعض ودرجة هذا الاختلاف وذاك الائتلاف أو التحالف بين كل قوة وأخرى، إذ أن فهم إدارة الصراع ومآلاته يقتضى عدم الأكتفاء بفهم أسباب الصراع بين الأطراف المتناقضة وحدود وآفاق الصراع بينها، وإنما أيضا فهم طبيعة الصلات بين كل قوة و أخرى في داخل كل تحالف، إذ يؤثر لكل ذلك في طرق إدارة الصراع كما يؤثر في مستقبله إذا وصل إلى مراحل مفصلية.[١٥]

وكذا هو يستدعى فهم نمط صلات وطبيعة التحالف بين كل طرف داخلى وآخر خارجي، لذا تعرض طبيعة بعض هذه التحالفات للضعف وبعضها ثابت أكثر من غيره بما يعط ي تأثيرات مختلفة على مستقبل الأحداث. وكذا فإن فهم خطط الصراع وأدارته ومآلاتها يتطلب تحديد أهداف كل طرف من أطراف الصراع، فإذا أفترضنا أن طرفاً ما من أطراف الصراع يستهدف –مثلا– القضاء على الأطراف الأخرى، وإحداث تغيير في معالم القوة بشكل حاسم داخل المجتمع، فذلك يعكس نفسه في أساليب الصراع ووسائله ونمط إدارة الصراع عن حالة يكون فيها الهدف هو مجرد تعديل التوازنات وتحقيق بعض الأ هداف الجزئية دون تغييرات جذرية.[١٦]

وفي الحالة العراقية ولد هذا الوضع جملة أزمات ترافقت معاً، إلا أنها ليست ذات طابع واحد، وربما تكون واحدة من أعقد وأصعب هذه الأزمات الأزمة السياسية المتولدة عن أزمة أخرى أصعب وأعقد هي أزمة القيادة التي تصاعدت إلى حالة صراع تجري وقائعها وخطواتها بين أنماط متضادة من الأ طراف الداخلية، كانعكاس لأ ختلاف التوجهات

(*) فالنزاع كما هو متفق عليه يؤشر حالة من تباين وجهات النظر حول قضايا تنفذ صفة قانونية ويشكل سلوك أطرافها خرقاً لوضع قانوني مستقر ومتفق عليه. ينظر: د. عبد القادر محمد فهمي، الصراع الدولي وانعكاساته على الصراعات الاقليمية، بيت الحكمة، بغداد، ١٩٩٠، ص٣٧.

[١٣] – د. العادلي، مصدر سبق ذكره.

[١٤] – طلعت رميح، صناعة وإدارة الأزمات: لبنان نموذجاً. صحيفة الشرق، ٩ ديسمبر ٢٠٠٦.

[١٥] – المصدر نفسه.

[١٦] – المصدر نفسه.

والأهداف والخطط الإ ستراتيجية والتكتيكية بين تلك ا لأطراف ، كما نحن أمام صراع مخطط تتابع خطواته على وفق خطوات مبرمجة من هذا الطرف أو ذاك يتحول فيها طرف إلى «مهاجم» ثم يعود «مدافعاً»، يتقدم ويتراجع وفقاً لتغير حالة الصراع الذي يشهد تضاداً وتعارضاً في الأهداف والإستراتيجيات على نحو بالغ التعقيد، بسبب تعدد القوى داخل كل تحالف وبحكم الحالة الطائفية والمذهبية والسياسية المتداخلة ، والتي توضح أن ما يجري في العراق، لو أردنا تحري الحقيقة، هو أزمة بين قوتين تتصارعان نتيجة لوجهات نظر أختلفت حول تفسير التغيير الذي حصل فـي العراق. إذ رأت الأولى مكاسب التغيير الذي أعطاها موقع قوة أكثر من أي وقت مضى . بينما لم تر الأخرى سوى الخسارة، إذ لم يأت التغيير على النظام السياسي فقط، أنما كان لها هي الأخرى نصيب غير ذي فائدة حد من طموحها وتطلعاتها في البقاء في قمة الهرم السياسي كما كان شأنها على مر حقب متعاقبة من تاريخ العراق.

ومن هذه النقطة يمكن أستشراف حقيقة، وكما وضحها تقرير أستخباراتي أمريكي، مؤداها أن العراق يشهد حربين معاً، الأولى ضد الولايات المتحدة الأمريكية، والثانية، وهي الأكثر أهمية بالنسبة للعراقيين، متمثلة في الصراع بين الشيعة والسُنة لتحديد الطرف الذي سيقرر مصير ومستقبل البلد . وما يسجل على هذا الصراع كونه صراعاً سياسياً، بل، وعلى حد وصف التقرير، صراع حياة وموت، أو صراع من أجل البقاء، في حالة أنسحاب أحد طرفيه سيترك فراغاً في الساحة ليشغله الجانب الآخر.[١٧]

لكن هذا لا ينفي وجود قِوى أخرى دخلت الصراع كلاً حسب أجندتها ورؤيتها الحزبية أو الفئوية، حيث دخلت ساحة المنافسة والصراع وأن كانت قوتها أقل من نظيرتيها . ومع ذلك، فإن الصراعات الدائرة على الساحة العراقية ليست ذات صبغة داخلية فحسب، أنما تتداخل معها صبغات ومستويات أخرى أقليمية ودولية فرضتها طبيعة الواقع الأقليمي العراقي، ومعطيات الساحة الدولية وتشابك مصالح لاعبيها وأطرافها . فقد أمتازت الساحة العراقية كونها شكلت مركزاً للتقاطع الإستراتيجي أقليمياً ودولياً، ويكمن سبب تدويل القضية العراقية في تداخلها مع قضايا الصراعات الإقليمية والدولية على مختلف الصُعد السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية.[١٨]

ثانياً: التركيبة السكانية للعراق وصراع الهويات.

تحتل الهوية المرتبة الرئيسة في لائحة مطالب الشعوب والجماعات في مجتمعاتنا المعاصرة، وتنبثق عنها مسألة أخرى تمتاز بالتعقيد والخطورة هي مسألة الأقليات وحقوقها الطبيعية والمكتسبة، إذ تطرح هاتان

---

[١٧] – صدر التقرير عن مؤسسة ستراتفورد للأستشراف الإستراتيجي، ونحن نرى أن وصف الصراع بهذا الوصف الحاد كونه صراع حياة أو موت لهو أمر فيه الكثير من المبالغة، إذ أبدت الكثير من الأطراف المعنية بهذا الصراع مرونة واضحة في كثير من المواضع تمثلت بالأبتعاد عن تهميش الآخر والعمل على دفع عملية المصالحة نحو الأمام . ولمن يريد الأطلاع على تفاصيل التقرير يمكن مراجعة ترجمة له نشرها مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الإستراتيجية، بأسم جورج فريدمان، العراق : مؤشرات وبوادر إيجابية، العراق في مراكز الأبحاث الإستراتيجية (١٦٦)، ٢٠٠٧، ص (٧). www.alkashif.org

[١٨] – د. العادلي، مصدر سبق ذكره.

المسألتان مشكلة النقاء الثقافي أو العرقي الذي لا تحوز عليه في عالمنا المعاصر سوى دول قليلة قد تُعدّ على أصابع اليد.[١٩]

وقد بدأت تبرز في العالم العربي بشكل كبير مشكلة الفئات المحلية الأثنية اللغوية والطائفية الدينية. ويُرجِع سليم مطر مسؤولية تجاهل فئات الوطن المتنوعة وخصوصيتها الميراثية والثقافية إلى العقلية التغريبية والقومية المهيمنة على النخب المثقفة في العالم العربي، وأن تحملت القيادات الحكومية والدينية جزءاً من هذه المسؤولية.[٢٠]

والعراق، حاله في ذلك حال معظم دول العالم عموماً والدول العربية على وجه الخصوص، بلد متعدد الأعراق والأديان والمذاهب والطوائف. فإذا ما كانت كل شعوب الأرض قد تعرضت على مر التاريخ لأجتياح الجماعات المحاربة من الرعاة والبدو، فإن العراق كان أكثر البلدان تعرضاً لهك ذا أجتياحات بحكم موقعه الجغرافي المتوسط وأنفتاح حدوده وأرضه السهلية الخصبة لوجود رافدين فيه.[٢١]

لذا كانت التركيبة السكانية العراقية عبارة عن مزيج مختلط من الأثنيات والعرقيات والديانات والطوائف والتي يمكن الوقوف على أهم مفاصلها كالآتي:[٢٢]

١ – التعداد السكاني : أشار تقرير الحريات الدينية في العالم لعام ٢٠٠٣، وهو تقرير يصدر سنوياً عن وزارة الخارجية الأمريكية، إلى أن عدد سكان العراق، وطبقاً لأفضل التقديرات، يبلغ ما بين ٢٢ – ٢٨ مليون نسمة . فيما كان التقرير نفس لعام ٢٠٠٢ أكثر تحديداً وأشار إلى أن نفوس الشعب العراقي تبلغ ٢٢ مليون نسمة.[٢٣]

أما الموقع الرسمي للقوات متعددة الجنسيات في العراق، فقد أورد في حقائق عن العراق الجديد أن التعداد السكاني يبلغ، حسب تقدير تموز ٢٠٠٧، ٢٧ مليون نسمة . فيما زاد هذا العدد وبلغ ٢٨ مليون نسمة في تقرير CIA والمسمى (The World Fact Book).[٢٤]

٢ – الهجموعات العرقية : تكاد معظم المصادر آنفة الذكر تجمع على تقسيم عرقي واحد للعراق وفق نسب موحدة تتوزع كالآتي:

أ. عرقية عربية من ٧٥ – ٨٠ % من سكان العراق.

---

[١٩] – للأستفاضة حول موضوع الهوية والأقليات والنقاء الثقافي والعرقي نحيل القارئ والباحث إلى كتاب بيتر تيلور وكولن فلنت، الج غرافيا السياسية لعالمنا المعاصر/الأقتصاد العالمي،الدولة القومية،المحليات.ترجمة عبد السلام رضوان ود.إسحق عبيد،عالم المعرفة، جزءان (٢٨٢ و٢٨٣)،الكويت،يونيو ويوليو ٢٠٠٢.

[٢٠] –سليم مطر، جدل الهويات/صراع الأنتماءات في العراق والشرق الأوسط. المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠٣. ص (٢٦).

[٢١] – سليم مطر، الذات الجريحة / إشكالات الهوية في العراق والعالم العربي (الشرقمتوسطي). المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠٠، ص (٤٤٨).

[٢٢] – ستكون دراستنا معتمدة كلياً على الأحصائيات والتقديرات الأمريكية حول التركيبة السكانية في العراق، لأن هذه الدراسة معنية بالتصورات الإستراتيجية الأمريكية ومحاولة إيجاد الخيارات أو البدائل الصحيحة والسليمة للتعامل معها بما ينصب لصالح الإستراتيجية العليا وهي إستراتيجية النصر في العراق

[٢٣] – راجع التقريرين على الموقعين الأتيين على التوالي: www.state.gov/g/drl/rls/irf/2003/24452.htm
www.state.gov/g/drl/rls/irf/2002/13996.htm

[٢٤] – يمكن مراجعة المصدرين على الموقعين الأتيين على التوالي:
www.mnf-iraq.com/index.php?option=com-content&task=view&id=17&Itemid=8
www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/iz.html#people

ب. عرقية كردية من ١٥ – ٢٠ % من سكان العراق.

ج. عرقية تركمانية وآشورية وأخرى ٥ % من سكان العراق.

٣ – الديانات أيضاً لا أختلاف عليها بين هذه المصادر التي توافقت في الرأي أو التقدير، إذ أعطت نسبة ٩٧% من السكان للديانة المسلمة، وتوزعت النسبة المتبقية على باقي الديانات من مسيحية وصابئة ويزدية وغيرها.

٤ – أما طائفياً، فقد قسمت هذه المصادر المسلمين بين طائفتين وأعطتهما النسب : ٦٠ – ٦٥% شيعة و ٣٢ – ٣٧% سُنة. أما المسيحيين فتوزعوا إلى آشوريين وكلدان وكاثوليك وأرمن.

٥ – كما وزع تقرير الحريات الدينية في العالم، سكان العراق بشكل مزدوج بالمزج بين الطائفة والعرق. فأغلبية الشيعة من العرب مع وجود نسبة من التركمان والكُرد الفيلية. أما السُنة فيتوزعون عرقياً بين ١٨ – ٢٠% كُرد و١٢ – ١٥% عرب، والنسبة المتبقية للتركمان.

وقد ساعدت التركيبة السكانية المتعددة، والتي دُعِمت بتاريخ من أستحواذ فئة سكانية على سواها من الفئات وأنكارها حقوقهم الإنسانية والسياسية، على بروز تكتلات عرقية وتحزبات طائفية مث لت بؤراً للصراع بين مكونات المجتمع، وكانت أولى الخطوات المبرزة لهذه التحزبات العرقية والطائفية هي تشكيل مجلس الحكم في ١٣ تموز ٢٠٠٣ بقرار صادر من سلطة الأئتلاف المؤقتة، إذ ضم المجلس ٢٥ عضواً أُريد لهم تمثيل أطياف الشعب العراقي كافة وكالآتي: ١٣ عضواً عربياً شيعياً، ٥ أعضاء عرب سُنة، ٥ أعضاء كُرد سُنة، عضو تركماني سُني، وعضو واحد مسيحي.

وقد كانت هذه التشكيلة مضللة إلى أبعد الحدود ومجافية للواقع السكاني الذي أشارت إليه التقارير والمصادر الأمريكية آنفة الذكر، كما أنها ولدت الكثير من الأعتراضات والأحتجاجات لدى طوائف وقوميات رأت أن هذا التقسيم قد جانب الحقيقة، إذ لم يتم تمثيل التركمان الشيعة والكُرد الفيلية، علاوة على أن الطوائف المسيحية لم تمثل تمثيلاً حقيقياً إذ دمج الكلدانيون والآشوريون بطائفة واحدة في الوقت الذي يمثلون فيه طائفتين مختلفتين . كما أُخذ على هذا التوزيع مآخذ كثيرة منها أنه وضع العلمانيين والإسلاميين في خانة الطائفة، وأعتمد أزدواجية في معيار التقسيم إذ تم توزيع المقاعد على وفق أُسس عرقية من جهة وطائفية من جهة أخرى.

من هنا جاء وصف تقرير منشور في مجلة نيوزويك لتشكيل مجلس الحكم بأنه ترقيع سي اسي سيجعل الوحدة عصية على الأنجاز.[٢٥] علاوة على أنه أسهم ولحدٍ ما في تعميق الهوة الطائفية وزيادة أفرازاتها السلبية على المجتمع والعملية السياسية على حدٍ سواء. وتعمقت المشكلة في أثناء الأنتخابات، التي تمت على أساس الأحزاب لا الأفراد، وقد تشكلت هذه الأحزاب على أساس طائفي وعرقي وليس على أساس البرنامج

[٢٥] – مايكل هيرش وورد نوردلاند ومارك هوزينبول، تغيير الأتجاه فجأة في العراق . Newsweek العربية، ٢٥ نوفمبر، دار الوطن للصحافة والطباعة والنشر، الكويت، ٢٠٠٣. ص (١٣).

السياسي.[٢٦] وأتخذت التعددية الحزبية العراقية منهج تسييس الرموز الفرعية في مناورة ترمي إلى أستغلال القدرة الفرعية للسياسات بشأن الفروقات الأساسية في المجتمع لغرض التنافس السياسي، الأمر الذي ولد أرباكاً للنخب السياسية وجعل المواطن العراقي لا يشعر بهويته العراقية الواحدة.[٢٧]

ففي أنتخابات كانون الثاني ٢٠٠٥، فقد جاءت نتائج تلك الأنتخابات مخيبة لآمال القِوى العلمانية، إذ حصلت الأحزاب الدينية في العراق على نسبة كبيرة في تشكيل الحكومة الجديدة . ووفقاً للأستطلاعات الكثيرة، تم ترجيح فوز الأحزاب والكتل الدينية الشيعية، ومُنيَّ العلمانيون والقوميون بهزيمة سببت أنحسار هذا التيار أمام فوز الأحزاب الدينية الشيعية، على وفق النتائج الأنتخابية حسب عدد المقاعد البرلمانية التي حصلت عليها هذه الأحزاب.[٢٨] وربما كان الأقبال الشيعي على الأنتخابات يجد ما يسوغه، حسب التقرير الأستخباراتي آنف الذكر، في المخاوف الشيعية من سيناريو الحالة الأسوأ المتمثل في إعادة تأسيس حكومة يهيمن عليها السُنة ومدعومة من قبل واشنطن.[٢٩]

وبالمقابل شعر الكثير من سُنة العراق بقلق عميق، ليس بسبب القانون الإسلامي، بل بسبب نفوذ آيات الله الشيعة في إعادة تفسيره .[٣٠] فسُنة العراق يشعرون إنهم سيكونون ضحية العراق الجديد، وهم الذين يمثلون النخبة الحاكمة في العراق منذ ٥٠٠ سنة وكانوا المفضلين تحت إدارتين أستعماريتين هما البريطانية والعثمانية. كما إنهم كانوا يمثلون قاعدة تأييد للدول ة ومصدر إمدادها بالنخب الحاكمة منذ تأسيس العراق الحديث على يد الأستعمار البريطاني في عشرينيات القرن العشرين.[٣١]

لذلك كانت لهم أسباب جيدة للشعور بالقلق كلما سمعوا كلمة " العراق الديمقراطي " لتفكيرهم بإن معناها نظام سياسي جديد يرتكز إلى الأغلبية الشيعية. ومن هنا فهم يخشون أن لن تتاح لهم الفرصة في أن يحتلوا الموقع المناسب لهم في العراق الجديد.[٣٢] ومن أجل ذلك، علاوة على ردود الفعل الناجمة عن نتيجة أنتخابات كانون الثاني ٢٠٠٥، شعر سُنة العراق إنهم بحاجة إلى التغلب على عزلتهم بالأنضمام إلى العملية السياسية.

---

[٢٦] – ماكس بووت، نحن نريح . نحن لم نكن نريح . The Weekly Standard ٤ / ٢ / ٢٠٠٨ . العراق في مراكز الأبحاث الإستراتيجية (١٨٥)، مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الإستراتيجية http://www.alkashif.org

[٢٧] –رشيد عمارة ياس الزيدي، أزمة الهوية العراقية في ظل الأحتلال. المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد (١٤)، ربيع ٢٠٠٧، ص (١٨).

[٢٨] – روبن رايت، رجال الدين في طليعة المرشحين في أستطلاعات الرأي في العراق. واشنطن بوست . نقلاً عن صحيفة الصباح، العدد (٣٩٥)، ٢٥ تشرين الأول ٢٠٠٤.

[٢٩] – جورج فريدمان، مصدر سابق، ص (٩).

[٣٠] – رود نوردلاند وباباك ديغانبيشه، الشيء الذي يريده السيستاني، Newsweek العربية، ١٥ فبراير ٢٠٠٥. ص (١٩). وللمزيد من التفاصيل حول تاريخ السُنة في حكم العراق يمكن مراجعة ميلان راي، خطة غزو العراق . ترجمة حسن الحسن، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٣. ص (١٤٥ – ١٤٧).

[٣١] – فريد زكريا، المهمة الأولى: حلوا المشكلة السُنية . Newsweek العربية، دار الوطن للصحافة والطباعة والنشر، الكويت، ٢٥ نوفمبر ٢٠٠٣. ص (٢). د.جمال عبد الجواد، المطالب المتعارضة.. مأزق السنة والعالم العربي في العراق. تحليلات عربية ودولية، موقع مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، www.ahram.org.eg

[٣٢] – المصدرين نفسيهما.

وفي الحادي والعشرين من آيار ٢٠٠٥ أُعلِنَ عن تشكيل تكتل سُني هدفه، كما ورد على لسان أحد أعضائه " لملمة صفوف القِوى السُنية من أجل أتخاذ موقف موحد وتكوين مرجعية سُنية تأخذ على عاتقها مسؤولية تمثيل ا لسُنة في العملية السياسية للمرحل ة المقبلة، بعد أن قا طع السُنة العملية السي اسية في المرحل ة الماضية، فقد أحدثت نتائج الأنتخابات الماضية أنقلاباً كبيراً في التفكير السياسي عند جماهير أهل السُنة ".[٣٣]

وعلى الرغم من إن الأحزاب السُنية زايدت كثيراً على الوطنية والمواطنة وسمت نفسها تسميات عدة أحداها " أهل العراق "، الذي كان يعرف أولاً بأسم " أهل السُنة "، إلا إنها بقيت محاصرة ومحصورة بالعقدة الطائفية. فهذا التكتل يمثل تحالفاً دينياً سُنياً، كما دعاه أحد الكتاب الغربيين، فالسُنة الذين قاطعوا الأنتخابات الأولى أدركوا عدم صواب هذه المقاطعة فدخلوا في أنتخابات كانون الأول ٢٠٠٥، وكان ذلك نتيجة لنشر رجال الدين السُنة نداء واسعاً لأتباعهم من المصلين للتصويت، فضلاً عن إن النظام الأنتخابي قسم معظم المقاعد البرلمانية الـ ٢٧٥ على أساس المحافظة وهذا النظام ضمن للمناطق التي تقطنها غالبية سُنية أن يكون لها تمثيل في البرلمان.[٣٤] ووضع هذا الأمر السُنة بالضبط على الصورة التي لايحبون أن يظهروا، أو يظهر خصومهم، عليها، فالطائفية، في التحليل الأخير، هي الهوية[٣٥] التي تم أختيارها في التمثيل الأنتخابي.

لذا تكرر الأمر في العملية الأنتخابية الثانية، إذ أستحوذت الأحزاب الدينية المخ تلفة على تأييد القطاع الواسع من الشعب العراقي، ولم تستطع الأحزاب ذات الأتجاهات العلمانية وعلى الرغم من تفوقها العددي على الأحزاب ذات الأتجاهات الدينية الإسلامية، والتي لا تعكس طبيعة الواقع الأجتماعي والسياسي على الصعيد الشعبي، منافستها في هذا الميدان . وإن كان هذا التفوق العددي يبين بوضوح إن الأتجاه العلماني هو الذي يستحوذ على أهتمام الغالبية العظمى من النخب السياسية العراقية.

إن ما يحدث في صراع الطوائف هو السعي إلى التكتل والإنشقاق للتساوم مع الأطراف الأخرى للحصول على مكاسب حزبية وسياسية، الأمر الذي يُعَقِد، إن لم نقل يُفشِل، إدارة الصراعات لخلقه بيئة عقيمة للحوار نتيجة لتراكمات موروثة أسهم العمل السياسي المتخندق بخندق الطائفية بكشف جذورها من جهة، وتغذية مشاعر سلبية لدى كل طرف تنتقل بتلقائية لأتباعهم من جهة أخرى، إذ يلجأ كل طرف لقراءة النيات وتفسير المقاصد وخلق خارطة ظنية ليست مفيدة إلا لمن هو منخرط في صراع ويبحث عما يجيش به أتباعه بطرحه مظلومية قد تكون مفتعلة، مما يؤثر بدوره أيضاً، سلبياً، على مجريات الأحداث والقضايا التي تواجه المجتمع من حيث تفهم الموضوعات المطروحة للنقاش والحوار، ويُفشِل بالمحصلة ال نهائية إدارة الصراع السياسي المتلبس بالطائفية.[٣٦]

---

[٣٣] – التصريح هو لعدنان الدليمي أيام كان رئيس ديوان الوقف السُني. نقلاً عن عبد الإله بلقزيز، من الجماعة إلى الطائفة / على هامش إنشاء " تكتل سُني " في العراق. المستقبل العربي ، العدد (٣١٦) ، ٦ / ٢٠٠٥. ص (١٤٩ – ١٥٠).

[٣٤] – إدوارد وونغ، المرشحون السُنة في العراق وأعداءهم العديدون. نيويورك تايمز، نقلاً عن صحيفة ال صباح، العدد (٧١٩)، ٨ كانون الأول ٢٠٠٥.

[٣٥] – عبد الجواد، مأزق السنة، مصدر سابق.

[٣٦] – عبد العزيز خضر، إدارة الصراع بين التيارات. صحيفة الوطن، العدد (١٢٤٤)، ٢٥ فبراير ٢٠٠٤.

وعند تحليل ظاهرة الطائفية في العراق لابد لنا من التمييز ما بين مصطلحين شديدا التداخل وهما التعصب الطائفي والسلوك الطائفي. فالسلوك الطائفي (الطائفية) مصطلح سياسي لا ديني يطلق على السلوك السياسي الذي يفضل مصالح طائفة معينة بلا وجه حق على مصالح باقي الطوائف. أما التعصب للطائفة أو الدين أو للأفكار فهو عنصر ملازم لمنظومة التفكير البشري، إذ أن لكل فرد قدراً من التعصب للأفكار والمبادئ التي يؤمن بها. من هنا يتضح أختلاف الطائفية عن التعصب، وإن كان التعصب أحد أركانها ، فليس كل متعصب هو طائفي، لكن كل طائفي هو متعصب.[٣٧] ومما يساعد على غلبة التعصب، كأحد أركان الطائفية، على ما سواه عوامل عدة، إلا إن ما يطغى عليها هو الجانب المصلحي السياسي / الطائفي. من هنا كان الصراع ما بين الطوائف العراقية (السنة والشيعة) صراعاً مصلحياً لا مذهبياً.

فالإضطهادات التي لحقت بالشيعة من جراء الحكم العثماني الذي لم يمكنهم من الأشتراك في الحكم وعدم التمرن عليه، فتحت الباب على مصراعيه للشعور بالعزلة واللجوء إلى أنتماءات فرعية . ومما عزز من هذا الشعور الحق الذي أعطته فئة ما لنفسها، في بعض مراحل تاريخ العراق الحديث، والمتمثل بتجريد فئات أخرى من حقها في المواطنة العراقية، إذ أدى ذلك كله إلى هشاشة الوطنية العراقية، نتيجة لربط بعض قطاعات الشعب بهذه الجهة الخارجية أو تلك.*

أن التنوع الطائفي يمثل واقعاً أجتماعياً، لكن ما حدث في العراق هو تأسيس للطائفية السياسية التي خلقت قصوراً في برامج الأحزاب المتخندقة بها، الأمر الذي قاد إلى صراع سياسي على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية كافة، كما ولد أضطراباً ثقافياً– أجتماعياً كبيراً وتشظي للهوية الوطنية زج بالطائفية الدينية في معترك صراع ذي أزدواجية بين الخطاب السياسي وبين الواقع العملي الناتج عن أنقسامات طائفية.[٣٨]

إلا أن أنتخابات مجالس المحافظات التي جرت في ٣٠ كانون الثاني ٢٠٠٩ أظهرت، و لو بشكل خجول أن العراقيين، وعلى حد تقرير لمجلة نيوزويك، تجاوزا كل المخاوف الطائفية والقبلية، فقد أظهرت هذه الأنتخابات بأن العراقيين مدفوعون اليوم أكثر بالبراغماتية أكثر من الدين وال عشائرية، وقد يكونون في طور النضج كناخبين يفضلون الأنتخاب على وفق سجل أنجاز يثبت القدرة على تقديم الخدمات الأساسية . لكن التقرير يطرح تساؤلاً في النهاية حول ما إذا كان باستطاعة هذا العدد الهائل من الأحزاب ومجموعات المصالح ان تصوغ سياسات ديمقراطية جديدة دون السقوط من جديد في دوامة الأتهامات والأتهامات المضادة والفوضى.[٣٩]

---

[٣٧] – عودة وهيب، العراق... لماذا الطائفية الآن ؟ بحث منشور على شبكة المعلومات (الأنترنت)، الموقع www.alhurra.com

*– كربط الشيعة بإيران وموالاتهم لها وتغليبها على الأنتماء للوطن.

[٣٨] – د. مهدي الشرع، المكونات السياسية للطائفية في العراق. دراسات مشرقية، العدد (١)، مركز دراسات المشرق العربي، صيف ٢٠٠٨، ص (١١٣ – ١١٩).

[٣٩]– لينوكس صامويلز، أهو عراق جديد ؟ مجلة Newsweek العربية، دار الوطن للصحافة والطباعة والنشر، الكويت، ١٧ فبراير ٢٠٠٩، ص (١٠ – ١١).

ومن صراع الإرادات السياسية على مستوى الأطراف الممثلة في ما سبق، لاسيما بعد قراءة متأنية لواقع المجتمع العراقي بكل أطرافه، نتوصل لحقيقة أساسية تؤكد أننا لحد الآن لم نستطع الخروج من شرنقة العصبية، حيث لم ننتقل من نظام العصبة وثقافته إلى نظام المؤسسة وثقافته، إذ يوجد نظام المؤسسة على السطح وعلى مستوى الشكل والمظهر، بينما بقي نظام العصبية هو النظام الفاعل وإن لم يظهر للعيان. كما نلاحظ أن التيارات خارج التحالفات تكاد تكون ضعيفة وليست ذات قوة وهو ما يجعل إدارة الصراع لا تستهدف كثيراً جذب تيارات تقف في الصراع الراهن موقف الوسط أو التردد في الأنحياز.

ثالثا: التدخل الخارجي ودعم الجماعات المسلحة.

شهدت الساحة العراقية بعد الأحتلال تحولات جذرية في ميزان القِوى داخل المجتمع وفي منظومة السلطة فيه، وقد أفرزت هذه التحولات مخاوف الأنتقال إلى الدول المجاورة التي حاولت بدورها التدخل لوضع حدٍ لها. من هنا يمكن القول أن التركيبة المجتمعية العراقية فتحت منافذاً للتدخل الخارجي نتيجة عدم توازن القِوى المؤلفة له١، وكذلك لسيولة العلاقات الناشئة بين أطرافها مع بعضهم البعض، وقد أرتبطت هذه التدخلات بالقدرة على توظيف هذا المكون أو ذاك داخل المجتمع العراقي وبفاعلية لترجيح كفتها في ميزان القِوى وبما يصب في المحصلة النهائية في تحقيق أهدافها ومصالحها.

إذاً لا يمكن لأي متابع للشأن العراق تجاهل رؤية البعد الإقليمي الذي تأثر بالموجة الطائفية التي أجتاحت العراق على حين غفلة من الزمن . ومن جهة أخرى أفادت بعض دول الجوار من الشعور بالإحباط لدى بعض القِوى الداخلية وعملت على إشاعة الفتنة الطائفية والمذهبية، فشاع ما شاع من قتل وته جير وتدمير للبنية التحتية عبر مخطط بعيد الأمد وبمراحل متعددة. وإذا ما أسلمنا بأن الموجة هذه أخذت بعداً سياسياً في العراق، فإنها على مستوى العالم العربي والمنطقة أخذت شكلاً أكثر تطرفاً مما هو معمول به في العراق.

ويمكن القول أن التدخل الخارجي لعب دوراً مح ورياً في تفجير الصراعات الداخلية العراقية، لكن هذا يدفعنا إلى القول أن التدخل يحدث غالباً عندما يعاني المجتمع المستهدف بالتدخل من عدم أستقرار سياسي داخلي يهيأ الظروف المناسبة للتدخل الخارجي،[٤٠] وتشكيل معادلات الصراع الداخلي.

وتم تشخيص الأسباب التي تدفع بدول الجوار العراقي إلى التدخل في شؤونه الداخلية بدعم هذا الطرف أو ذاك بعدة أسباب أو أهداف رئيسة هي:

١- مخاوف ناتجة من أحتمالية تقسيم العراق عرقياً ومذهبياً و أنتقال العدوى لدول المنطقة التي فيها أقليات كردية وشيعية.

٢- إبعاد أمريكا عن توجيه ضربة عسكرية للدو ل التي أطلقت عليها الإدارة الأمريكية دول محور الشر وأهمها سوريا وإيران.

٣- أفشال المشروع الأمريكي في تحقيق ديمقراطية عراقية لمنع تكرارها في دول أخرى.

٤- خوض حرب تصفية حسابات مع الولايات المتحدة الأمريكية بالنيابة على أرض العراق.

---

[٤٠] - **أحمد يوسف أحمد، ظاهرة التدخل الخارجي في النظم السياسية العربية . مجلة المختار، العدد (١٥)، المجلس السياسي لحركة مجتمع السلم/الجزائر، ديسمبر ٢٠٠٦. ص (٤٣).**

وبالإمكان التوصل هنا إلى نتيجة مؤداها أن دول جوار العراق تتدخل أستباقياً لإبعاد توجيه ضربة لها، وأفشال المشروع الديمقراطي الأمريكي، لكن هذا الأستباق يأخذ شكل حرب بالإنابة من خلال صلتها ببعض الأطراف السياسية الفاعلة على الساحة العراقية.

وربما شُخِص المظهر الأبرز للتدخل بدعم الج ماعات المسلحة سواء بالمال والسلاح أو بتسهيل طريق العبور عبر الحدود مع العراق. وهنا تظهر مفارقة لابد من التطرق إليها، فعلى الرغم من أن الدول المتهمة بالتدخل بالشأن العراقي تندفع بوحي مخاوفها وعلى رأسها تقسيم العراق، نرى أن دعم الجماعات المسلحة خارجياً قد أس هم، وبشكل واضح للعيان، في تقسيم البلاد جغرافياً، وأثر بالسلب في تفكيك الهوية الوطنية وتوزيعها بين المكونات المجتمعية مع أستمرار تنافرها، الأمر الذي نتج عنه مشكلة بناء الدولة، فقد لعبت دوراً في تعميق حالة عدم الأستقرار لخلقها خطوط تماس داخل المناطق السكنية وخطوط عزل فيما بينها.

وفيما يتعلق بموضوعة الجماعات المسلحة، تتضارب الأنباء والتقارير حول عدد هؤلاء المسلحين والأبعاد الإيديولوجية التي يعملون على وفق خطوطها وحول الجهة الداعمة لهم كذلك . ففي التقرير التقييمي الذي يصدر كل ثلاثة أشهر عن معهد بروكينغز قدر ع دد مقاتلي القاعدة الذين يدخلون إلى العراق شهرياً وفق الجدول الآتي:

آيار ٢٠٠٤	آيار ٢٠٠٥	آيار ٢٠٠٦	آيار ٢٠٠٧	آيار ٢٠٠٨
٧٥	٧٥	١٠٠	١٠٠	٣٠

المصدر: http://www.brookings.edu/opinions/2008/0622/Iraq/ohanlon.aspx

فيما بين تقرير مقدم لمؤسسة راند ضمن مشر وع دراسة الحركات الإسلامية معتمداً على تصنيف جنسية ١٥٤ مقاتلاً قتلوا في العراق ما بين الربع الأخير من عام ٢٠٠٤ والربع الأول من عام ٢٠٠٥:[٤١] السعودية: ٩٤ (٦١%). سوريا: ١٦ (١٠%). العراق: ١٣ (٨,٤). الكويت: ١١ (٧,١). الأردن: ٤. لبنان: ٣ (واحد منهم يعيش في الدنما رك). ليبيا: ٢. الجزائر: ٢. المغرب: ٢ (واحد منهم يعيش في أسبانيا). اليمن: ٢. تونس: ٢. فلسطين: ١. دبي: ١. السودان: ١ (يعيش في السعودية).

بينما وزع التقرير جنسية ٣٣ أنتحارياً نفذوا عمليات أنتحارية للمدة نفسها على النحو الآتي :[٤٢] السعودية: ٢٣ (٧٠%). سوريا: ٥ (١٥). الكويت: ٢. ليبيا: ١. العراق: ١. المغرب: ١.

أما تقرير دليل العراق "Iraq Index" الذي يصدر عن معهد بروكينغز أيضاً ويُحدَث دورياً، فقد كان أكثر دقة وتفصيل بهذا الخصوص وأحصى عدد المقاتلين الأجانب الداخلين للعراق أجمالاً دون تحديد أنتماءهم وفق الجدول الآتي:

٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
أقل من ١٠٠٠	٧٠٠ - ٢٠٠٠	٧٠٠ - ٢٠٠٠	٥٠٠ - ١٢٠٠

[41] – **Reuven Paz, Arab volunteers killed in Iraq: An Analysis. PRISM Series of Global Jihad, no.1/3 - March 2005. http://www.e-prism.org/images/PRISM-no-1-3-arabs-killed-in-Iraq.pdf**

[٤٢] – **المصدر السابق نفسه.**

المصدر:

http://www.brookings.edu/saban/~/media/files/Centers/Saban/Iraq%20Index/index20080828

وقد وزعت جنسية هؤلاء المقاتلين بين عدة دول عربية مجاورة وغير مجاورة للعراق وفق المخطط الآتي:

الجنسية	العدد	النسبة المئوية
جزائريون	٦٠٠	٢٠
السوريون	٥٥٠	١٨
اليمنيون	٥٠٠	١٧
السودانيون	٤٥٠	١٥
المصريون	٤٠٠	١٣
السعوديون	٣٥٠	١٢
أخرى	١٥٠	٥

المصدر: http://www.brookings.edu/fp/saban/Iraq/index20061221.pdf

كذلك: Anthony H. Cordesman, Iraq and Foreign volunteers.

http://www.csis.org/media/csis/pubs/051117_iraqforeignvol.pdf

إلا أنه، ومنذ تشرين الأول ٢٠٠٧، وبعد أن شنت قوات التحالف هجوماً على معقل المسلحين في سنجار/الموصل، تم العثور على وثائق * لـ ٧٠٠ مقاتل، ٥٩٥ منهم سجلت جنسياتهم، دخلوا العراق عبر الحدود السورية، للمدة من آب ٢٠٠٦ إلى آب ٢٠٠٧ كالآتي:[٤٣] السعودية: ٢٤٤ (٤١%). ليبيا: ١١٢ (١٩%). سوريا: ٤٩ (٨%). اليمن: ٤٨ (٨%). الجزائر: ٤٣ (٧%). المغرب: ٣٦ (٦%). تونس: ٣٢ (٥%). الأردن: ١١ (٢%). مصر: ٥ (١%). آخرون: ١٥ (٣%).

وترى قيادة القوات المتعددة الجنسيات العاملة في العراق بأنه يمكن أجمال الأنتماءات الأيديولوجية للجماعات المسلحة المتواجدة في العراق بثلاثة أبعاد هي:[٤٤]

١. البعد التكفيري المتطرف والمنظم دولياً، والتي قد تتدرج ضمنه العناصر الطائفية.
٢. البعد البعثي فضلاً عن العسكريين السابقين والمنتمين إلى الدوائر الأمنية.
٣. البعد الفوضوي، الذي يحوي في جنباته فئات مختلفة هي:

- المرتزقة المأجورين الذين يمارسون الأعمال المسلحة بدوافع مالية ويشكل المجرمون الذين أطلق سراحهم قبل قيام الحرب النسبة الغالبة من هذه الفئة.
- العصابات المسلحة.
- المخدوعون، وهم أصحاب الوعي الضعيف الذين ي مكن أستمالتهم بسرعة وسهولة لعمل بعض الأمور التي يعتقدون أنها صحيحة.

* – للأطلاع على تفاصيل هذه الوثائق يمكن مراجعة التقرير الذي نشره المركز الوطني للأعلام تحت عنوان مقاتلو القاعدة في العراق، والمنشور على موقع المركز على شبكة الأنترنت الرابط http://www.nmc.gov.iq/drasat/qaeda.pdf

[43]– http://www.brookings.edu/saban/~/media/files/Centers/Saban/Iraq%20Index/index20080529.pdf

٤٤ – راجع بهذا الخصوص تقرير عن الجماعات المسلحة بعنوان التمرد منشور على موقع القوات المتعددة الجنسيات www.mnf.com

- العاطلون عن العمل الذين بالإمكان تجنيدهم بسهولة إذا ما تم العزف على وتر حاجتهم أو التلاعب بمعتقدهم.

بينما يسجل تقرير لمؤسسة راند مقدم لمكتب وزير الدفاع الأمريكي الأنتماءات الإيديولوجية للج ماعات المسلحة على وفق مزيج ذو أهداف متعارضة، على الرغم من كون هذه الجماعات كافة تصنف في المقام الأول كجماعات متمردة، فالعنف في العراق يتضمن عموماً:[٤٥]

١ – الإنفصاليون والطائفيون : ويشكل الأكراد محتوى قائمة الإنفصاليين إذ أنهم لايعدّون أنفسهم كعراقيين، على خلاف العرب الذين يفضلون المحافظة على دولة واحدة، على الرغم من أن قادتهم يظهرون إلتزام اً أقل بحكومة تعددية موحدة، والسبب في ذلك تمسكهم بإقامة أقاليم تعبر عن أنتماءاتهم الطائفية، فالمجلس الأعلى، على سبيل المثال، يدافع عن أقامة إقليم الجنوب ذي الغالبية الشيعية، كما أعلن مجلس شورى المجاهدين عن قيام دولة إسلامية تضم مناطق ذات غالبية سُنية.

٢ – المتمردون: وهم في معظمهم من السُنة العرب المتمركزين حول خطوط إنقسام طائفية وعرقية معارضة لقيام حكومة عراقية يسيطر عليها العرب الشيعة والأكراد.

٣ – المتطرفون المنجذبون للصراع لأسباب عد يدة، كحماية بلاد المسلمين من السيطرة الأجنبية، على المستوى العام، وعلى المستوى الخاص، فإن الصراع يوفر متنفساً لمشاعر الأستياء وفرصة لتحصيل الخلاص الذاتي . بالإضافة لذلك، فإن معظم القادة المتطرفين هم من السلفيين السُنة الذين يتعمدون التحريض على العنف الطائف ي بمهاجمة المدنيين الشيعة.

٤ – الميليشيات العربية الشيعية : يعتمد معظم الشيعة العرب على الميليشيات لضمان الأمن أكثر من أعتمادهم على القوات العراقية. ويمارس قادة الميليشيات تأثيراً قوياً داخل الحكومة.

٥ – المجرمون الذين يقدمون خدماتهم لأعداء الحكومة لقاء أجر، ويعدّ معظم العراقيين هؤلاء الخطر الأكبر على حياتهم.

وفي مقال له في دورية Foreign Affairs يحدد أندرو كربنيفتش* مصادر التمرد الذي يعصف بالعراق بثلاثة:[٤٦]

١ –أنعدام التخطيط لمرحلة ما بعد الحرب من جانب الولايات المتحدة، وهو الأمر الذي يتعذر تفسيره حسب رأيه.

٢ –أسلوب الحكم التقليدي في العراق الذي يفسح المجال لأولئك القادرين على مسك زمام السلطة عبر العنف والصراع للوصول إلى سدة الحكم.

٣ –جعل المقاتلين من العراق مصدر التهديد الرئيس في حربهم ضد الولايات المتحدة، لتأثرهم بانعدام الأمن في العراق ووجود ١٤٠ ألف هدف أمريكي.

---

[45] – **Bruce R. Pirnie and Edward O'Connell, Counterinsurgency in Iraq (2003-2006). p (21-23). http://www.rand.org/pubs/monographs/2008/RAND_MG595.3.pdf**

***– أندرو كربنيفتش هو المدير التنفيذي لمركز تقييمات الميزانية والأستاذ المحاضر للسياسة العامة في جامعة جورج مادسون. كما شغل منصب مساعد وزير الدفاع الأمريكي السابق دونالد رامسفيلد.**

[46] – **Andrew F. Krepinevich, Jr. How to Win in Iraq ? Foreign Affairs, vol.84, no.5, Sep-Oct 2005. www.foreignaffairs.org/20050901faessay84508/andrew_f_krepinevich_Jr/how_to_win_in_iraq.html**

ويكمن الجانب الأخطر في مسألة الجماعات المسلحة في الدعم المقدم لهذه الجماعات من قبل العديد من الدول، إذ أن العديد من الجماعات المسلحة تُدعم من قبل ساسة مشاركين في العملية السياسية وموظفين في السلطة الرسمية،[٤٧] وهنا تشكل جناحاً عسكرياً للطوائف والأحزاب والحر كات السياسية التي تحاول، بممارسة القوة، تحقيق أهدافها، لذلك يرتبط بعضها بأطراف خارجية تدعمها عسكرياً ومادياً ومعلوماتياً وتدريباً، لتحقيق المصالح المباشرة وغير المباشرة لهذه الأطراف.[٤٨]

وقد أشارت تقارير غربية إلى أن أحزاباً وشخصيات عراقية أستلمت ومازالت تستلم أموالاً طائلة لتغطية ودعم هذه الجماعات، كما ساعدتهم بالفتاوى وتسهيل العبور عبر الحدود والسلاح والتخطيط والتدريب .[٤٩] وترصد واشنطن كلاً من السعودية وسوريا والأردن وإيران كمنافذ لعبور المسلحين الأجانب إلى العراق، وتتهم حزب الله بتدريب جماعات مسلحة شيعية لشابه نمط بعض العمليات في العراق مع النمط الذي كان يستعمله حزب الله في لبنان.[٥٠]

وتُعدّ السعودية وسوريا وإيران، حسب وجهة النظر الأمريكية، الدول الأهم بهذا الخصوص، إذ غالباً ما أتهمتها واشنطن بدعم الفصائل العراقية المسلحة والمقاتلين الأجانب وتسهيل عبورهم ل لعراق. وإذا ما كانت السعودية تتمتع بوضع خاص لعلاقاتها الطيبة والمتينة مع الولايات المتحدة الأمريكية ولكونها من أكبر وأهم حلفائها في المنطقة، فإن سوريا وإيران ينالون النصيب الأوفر من هذه الأتهامات.

وفيما يرى كوردسمان أن سوريا تُعدّ المشكلة الكبرى بالنسبة لأماكن دخول المقاتلين، إلا أنه يقر أن منع هؤلاء من أختراق شريطها الحدودي مع العراق والبالغ طوله ٣٨٠ ميلاً أمراً عصياً حتى وأن تو افرت لها الإرادة السياسية لفعل ذلك، لنقص القدرات الكافية لتحقيق السيطرة على هذا الشريط.[٥١]

ويقع الأتهام الأول على إيران، إذ يرى فريدريك كيغن، وهو مؤرخ عسكري أمريكي وباحث في مؤسسة أنتربرايز التي يسيطر عليها المحافظون الجدد، أن التحدي الأمني الأكبر الذي يواجه العراق في هذه المرحلة يتمثل بدعم الحكومة الإيرانية للميليشيات في بغداد والجنوب، ويتوقع أستمرار هذا التحدي طويلاً، الأمر الذ ي يُلِح على حاجة منطقة الشرق الأوسط لمنظومة أقليمية لطمأنة البلدان الضعيفة في هذه المنطقة .[٥٢]

---

[٤٧] – كاظم محمد أحمد، الميليشيات في العراق: معطيات الواقع... التوصيات والحلول. بحث منشور على الأنترنت موقع شبكة الزوراء الإعلامية في ١٥ / ١١ / ٢٠٠٦.
http://www.alzawraa.net/home/index.php?option=com_content&task=view&id=8147&Itemid=237

[٤٨] – كاظم محمد أحمد، تعريف الميليشيا هذا المصطلح المطاط. بحث منشور على الأنترنت على الرابط
http://iraqsunnews.com/modules.php?name=News&file=article&sid=4519

[٤٩] – نقلاً عن كاظم محمد أحمد، نبذة تاريخية عن الميليشيات في العراق . بحث منشور على الأنترنت موقع شبكة الزوراء الإعلامية في ١٢/١١/٢٠٠٦.
http://www.alzawraa.net/home/index.php?option=com_content&task=view&id=7952&Itemid=237

[٥٠] – التمرد، مصدر سبق ذكره.

[51] – Cordesman, op.cit.

[٥٢] – راجع رأي كيغن على الرابط http://www.iraqoftomorrow.org/civil_studies.htm

وبالمقابل، أتهمت جهات أخرى الولايات المتحدة نفسها في تأجيج العنف في العراق وتشكيل جماعات مسلحة تعمل على رفع وتيرة الأحتقان الطائفي ، وأهم هذه الجماعات فرق الموت . إذ يرى الصحفي مايك وتني أن فرق الموت التي سلحها ودربها الأمريكان تضرب الشيعة بالسنة وبالعكس لتحقيق خطط البنتاغون و الأيديولوجيين اليمينيين لتفتيت العراق.[٥٣]

ويُبعد الصحفي ماكس فولر، مؤلف كتاب "العراق: الخيار السلفادوري يصبح حقيقة"، أصابع الأتهام عن الأحزاب السياسية العراقية، ويوجهها نحو واشنطن . وهو يفعل ذلك من خلال تحري خلفيات شخصيتين مساهمتين في عملية تطوير قوات الأمن العراقية، وهما جيمس ستيل، ضابط سابق في القوات الخاصة الأمريكية ومدير المهام العسكرية الأمريكية في السلفادور في ذروة الحرب الأهلية وتشكيل و تدريب الوحدات الصغيرة (فرق الموت). والآخر هو ستيفن كاستيل، مستشار في وزارة الداخلية الأمريكية وذو خبرة في هذا الشأن أكتسبها من خلال مشاركته في حروب كولومبيا ضد المخدرات في تسعين ياِت القرن العشرين . ويؤكد فولر أن الجهد المخابراتي المساند و أنتاج قوائم الموت أ صبح صفة مميزة للمشاركات الأمريكية في البرامج المضادة للتمردات، تستخدمه الولايات المتحدة الأمريكية كإستراتيجية تضليل.[٥٤]

وبين وزير الدفاع رامسفيلد أن مثل هذه الميليشيات حال نشؤها ستكون من بين القوات التي سيكون لها أكبر سلطة على قمع التمرد وأجتثاثه . ويشير الصحفي إيه كي غوبتا إلى أن البنتاغون يقوم بتسليح وتدريب وتمويل الميليشيات في العراق.[٥٥] وربما هذا ما أشار إليه، وبشكل غير مباشر، تقرير حكومي أمريكي صادر عن مكتب محاسبة الحكومة، حين ذكر أن ٣٠% من الأسلحة الأمريكية الموزعة على القوات العراقية ما بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ مجهولة المصير لعجز القوات الأمريكية عن جمع وثائق بأستلام المعدات وكميتها والوحدات العراقية التي أستلمتها، علماً أن البنتاغون هو مَنْ تولى إدارة برنامج تسليح وتدريب القوات العراقية، الأمر الذي عُدّ سابقة في هذا المجال، إذ أشار مكتب محاسبة الحكومة إلى أ ن برامج المساعدة الأمنية التقليدية تجري تحت سيطرة وزارة الخارجية وتُدار في البلد من قبل وزارة الدفاع الأمريكية تحت أشراف ومراقبة رئيس البعثة الدبلوماسية الأمريكية.[٥٦]

وأشارت المحللة المرموقة في مركز المعلومات الدفاعية، راشيل ستول، بعد تلقيها تقرير البنتاغ ون حول الموضوع، إلى أن إدارة بوش تتذمر من إيران وسوريا وتتهمهما بتزويد المتمردين بالأسلحة، لكنها لا تُعير أي

---

[٥٣]- مايك وتني، حربهم النفسية: الزرقاوي والحرب الأهلية.
http://www.iraqpatrol.com/php/index.php?showtopic=14760

[٥٤]- ماكس فولر، فرق الموت والعقول المدبرة للفتنة الطائفية.
http://www.iraqpatrol.com/php/index.php?s=eead589d73eb69ef

[٥٥] - كاظم محمد أحمد، الميليشيات في العراق: معطيات الواقع... مصدر سبق ذكره.

[٥٦] - يمكن مراجعة أصل التقرير على الرابط http://www.gao.gov/new.items/d07711.pdf ونشرت ترجمته من قبل مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الإستراتيجية، العراق في مراكز الأبحاث الإستراتيجية (١٥٣)، http://www.alkashif.org

أنتباه لأحتمال أن تكون القوات الأمريكية هي مَنْ يرتكب الأخطاء وتلعب دوراً، تراه ستول غير مقصود، في هذه العملية.[٥٧]

رابعاً: أستجابة الإستراتيجية الأمريكية للواقع والمتغيرات.

لقد تنوعت وتعددت الخطط الإستراتيجية والبدائل المرسومة للتعاطي مع الشأن العراقي، ونشطت الجهات الرسمية وغير الرسمية في طرح الخيارات الممكنة للوصول إلى أفضل الحلول الواقعية بعيداً من الأستغراق في يوتوبيا لا صلة لها بما يجري وليس بإ مكانها توقع ما سيجري. وتمحورت هذه الإستراتيجيات البديلة حول ثلاثة محاور رئيسة هي:

١- توازن التركيبة السكانية بين الفيدرالية والتقسيم. ولدت التركيبة السكانية في العراق، كما أسلفنا، صراعات وأنقسامات مناطقية تستند الى محاور عرقية وطائفية، حتمت التعامل معها بحذر من خلال ما قدمته دراسات ومقترحات من هنا وهناك لإيجاد حلول تساعد الولايات المتحدة الأمريكية على أرضاء جميع الفرقاء السياسيين المعبرين عن التوزيع السكاني للعراق والذين ترتبط مع الكثيرين منهم بعلاقات إستراتيجية مصلحية. علاوة على أرضاء من هم على خلاف معها . فكانت مسألتيّ أقامة فيدرالية عراقية وتقسيم البلاد هي أكثر الحلول رواجاً لدى الساسة والمفكرين.

فقد أقترح ريتشارد هولبروك، السفير الأمريكي السابق لدى الأمم المتحدة، على الرئيس الأمريكي ضرورة التوصل لحل سياسي على غرار " أتفاق دايتون " في البوسنة و أقامة بنية فيدرالية أوسع نطاقاً، بمنح قدر كبير من الحكم الذاتي للمجموعات الكبرى (الشيعة والسنة والأكراد)، وضرورة عقد أتفاقية لتقاسم عوائد النفط.[٥٨] وهو أيضاً ما أقترحه السيناتور الديمقراطي جوزيف بايدن، كذلك لزلي جيلب، الرئيس الفخري لمجلس العلاقات الخارجية CFR، في دراسة لهما لاقت ترحيباً من قبل الكثير من أعضاء الكونغرس الذين يرون في تقسيم العراق المخرج الوحيد من المستنقع العراقي.[٥٩]

وفي مقال له بصحيفة لوس أنجلوس تايمز حملت عنوان "ما الهدف من تقسيم العراق "، قارب رأي جون يوود، أستاذ القانون، هذا الطرح بقوله أن الولا يات المتحدة قد تحقق أهدافها في الشرق الأوسط وتقرب العراق من الديمقراطية في حالة تنازل الجميع عن فكرة العراق الموحد، ففصل الأكراد والشيعة والسنة يقلل، حسب رأيه، من الخلاف على السلطة ويعجل بناء مؤسسات الدولة. هذا فضلاً عن تقويض قضية المتمردين والحد من قدرتهم على شن الهجمات، الأمر الذي يُسهم في تعجيل أنسحاب قوات التحالف من العراق.[٦٠]

---

[٥٧] – قامت صحيفة الواشنطن بوست بعرض للتقرير ونُشِرت ترجمته على الأنترنت على الرابط
http://www.syria-news.com/readnews.php?sy_seq=59462

[٥٨] – نقلاً عن شبكة الزوراء للأعلام على الرابط http://www.alzawraa.net

[٥٩] – محمد أيوب، دراسة أمريكية تنادي بتقسيم جيد للعراق. تقرير واشنطن، العدد ١١٧، ١٤ يولية ٢٠٠٧.
http://www.taqrir.org/showarticle.cfm?id=711

[٦٠] – نقلاً عن تقرير واشنطن، لماذا يجب أن يبقى العراق موحداً ؟ العدد ٢١، ٢٦ آب ٢٠٠٥.
http://www.taqrir.org/showarticle=cfm?id=132

ويُعدّ بيتر جالبريث، الأستاذ بكلية الدفاع الوطني في واشنطن، أكبر المطالبين بتقسيم العراق، إذ يرى أن التقسيم سيعمل على حصر الفوضى في منطقة محددة، ويسهل من مهمة حفظ السلام على القوات الأمريكية. بينما أحتج اللفتينانت كولونيل، رالف بيترز، وهو ضابط سابق في الجيش الأمريكي، بأن حدود العراق تم ترسيمها من قبل مجموعة من الدبلوماسيين الأوربيين، لذلك، حسب وجهة نظره، من غير الطبيعي عدّ العراق أمة موحدة.[٦١]

بالمقابل، هناك فريق آخر يعارض فكرة التقسيم، فقد سجلت دراسة لمعهد بروكينغز بعنوان " حالة التقسيم السهل للعراق " تحفظات كثيرة على الفكرة من قبل البيت الأبيض الذي يرى التقسيم مثيراً للفتن، ومن قبل مجموعة دراسة العراق * التي تقر برفض الفكرة من قبل الكثير من الأطراف سواء من داخل العراق أو خارجه. وعلى الرغم من أقرارهم أن الحرب الأهلية في العراق أدت إلى واقع ديموغرافي جديد، فإن معدي الدراسة ينضمون للأطراف المعارضة للتقسيم، إذ لا يعتقدون أن التقسيم هو الحل الجيد للصراعات الط ائفية والعرقية، وأن كان واقع العراق الحالي يجعل من التقسيم أفضل الخيارات المتاحة، ويخلصون إلى إن عدم التخطيط الجيد للتقسيم سيؤدي إلى عدم أستقرار وفوضى في المنطقة بشكل عام.[٦٢]

ويخشى الكثير من المحللين من أن تقسيم العراق يزيد أحتمالات حدوث صراعات وأنقسامات عرقية وطائفية بسبب تقوية ودعم الهويات العرقية والدينية في البلاد، وسيطرة أحزاب الهوية على الحكومات الإقليمية الناتج عن رسم حدود الأقاليم وفقاً للخطوط الدينية والعرقية . لذا أقترح البعض تشكيل حكومات أقليمية داخل المحافظات الثماني عشر والتي تمثل الأقاليم الإدارية في الوقت الحالي. الأمر الذي سيسهم في زيادة تأييد الدول العربية المتخوفة من تقسيم العراق لهذه الفكرة.[٦٣]

وحظت فكرة التقسيم الإداري أو الفيدرالية الإدارية بتأييد دراسة صدرت عن معهد بروكينغز تحت عنوان " فرص ضعيفة للأستقرار : أجتياز الخيارات السيئة في ال عراق ". إذ يرى معدوا الدراسة أنه إذا ما تم أقرار التقسيم أو الفيدرالية، فيجب أن لا يكون تقسيماً جغرافياً بقدر ما يكون تقسيماً إدارياً فقط، مع ضمان توزيع عادل لعائدات النفط.[٦٤]

---

[61] – Ramtanu Maitra, Is Partition of Iraq the Only US Exit Strategy. Asian Journal on Terrorism & Internal Conflicts. Vol.8, no.29, Oct 2005.

نقلاً عن ترجمة على موقع مركز الأهرام، قراءات إستراتيجية http://www.ahram.org.eg

*** – أطلقت مجموعة دراسة العراق (Iraq Study Group) في ١٥ آذار ٢٠٠٦ بعد أجتماع في الكونكرس الأمريكي وبطلب من عدد من النواب الأمريكيين من كلا الحزبين الديمقراطي والجمهوري، لغرض تقويم الوضع في العراق منذ صيف ٢٠٠٥. وتعدّ اللجنة مستقلة عن الإدارة الأمريكية. عرفت مجموعة دراسة العراق بـ " لجنة بيكر – هاملتون " بسبب رئاسة وزير الخارج ية السابق جيمس بيكر والرئيس السابق للجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب الأمريكي لي هاملتون لها. إلا أن أسمها الرسمي هو مجموعة دراسة العراق.**

[62] – The Case of Soft Partition in Iraq.
http://www.brookings.edu/~/media/Files/rc/papers/2007/06iraq-joseph/06iraq- joseph.pdf

[63] – Dawn Brancati, Can Federalism Stabilize Iraq? The Washington Quarterly, vol.27, no.2, Spring 2005. P (16 - 17).

[٦٤] – راجع نص الدراسة على الرابط
http://www.brookings.edu/~/media/Files/projects/Opportunity08/PB_Iraq_Pollack_Pascual.pdf

ويتطلب كل ذلك، حسب تقرير خاص نشره معهد السلام الأمريكي في تشرين الأول ٢٠٠٦ تحت عنوان " سيناريوهات التمرد في العراق "، تحقيق توازن حساس للحفاظ على حكومة وطنية تعمل على التقليل من حجم الأنقسامات العرقية والطائفية. وحث التقرير على وجوب قيام واشنطن ببناء مجتمع مدني وتعزيز المؤسسات المعتدلة للمساعدة في تشكيل هوية عراقية وتقوية الحكومة المركزية.[٦٥]

٢- إيجاد توازن في التركيبة السياسية العراقية . منذ أقرار الأحتلال كأمر واقع في العراق وما جرى بعد الأنتخابات، بدأت وسائل الإعلام العربية والأجنبية، الرسمية منها وغير الرسمية، تردد مقولة سقوط السلطة في العراق بأيدي الأغلبية الشيعية أو الشيعة . ويرى الكثير من المراقبين أن صعود الشيعة، أو رجال الدين الشيعة، ولدّ مأزق لواشنطن ثابرت على البحث عن حل له وأرادت تحجيم دورهم مع الأحتفاظ بتعاونهم .

وقد حذر هنري كيسنجر من هذا الوضع بعد السقوط مباشرة حين قال : " إذا أسفرت العملية السياسية في العراق عن صعود للتيار الديني الشيعي، فإن من صالح الولايات المتحدة الأمريكية العمل على تشجيع قيام كيانات ترتبط بعضها ببعض برباط هش ". وطابق هذا الطرح توصيات لجنة الكونغرس الأمريكي.[٦٦]

وعملاً بهذه النصيحة كان للسياسة الأمريكية دور في خلق ميليشيات مسلحة جديدة لإحداث توازن بين الأطراف المتنازعة . إذ أكد السفير الأمريكي السابق في العراق زلماي خليل زا د في تقرير رفعه للإدارة الأمريكية منتصف تموز ٢٠٠٦، ضرورة أستحداث ميليشيات سُنية موثوقة ومسيطر عليها متعاونة مع الإدارة الأمريكية، واصفاً دورها بالإستراتيجي، لإيجاد توازن مع الميليشيات الشيعية.[٦٧]

وقارب القائد الأعلى الأمريكي، الجنرال ديفيد بترايوس، هذا المعنى حين رأى أن النزول إلى المستوى القبلي والعمل مع شيوخ العشائر أو الشيوخ المحليين، كما يسميهم الأمريكان، حتى وأن رعوا في السابق هجمات على القوات الأمريكية، هو الطريقة الوحيدة لإحلال السلام في المناطق السُنية. الأمر الذي ينظر له البعض نظرة حذرة لمردوداته الخطرة، فحسب رأيهم أن الولايات المتحدة الأمريكية بفعلها هذا فإنها تسلح مَنْ يحتمل أنقلابه عليها ومهاجمتها، أو مهاجمة ميليشيات شيعية، الأمر الذي يجعل من الولايات المتحدة مذكية لفتيل نيران حرب أهلية جديدة .[٦٨] وهو ما رأه النائب البريطاني هاري كوهن في تقرير مفصل أكد فيه أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تحترم السُنة ولا أياً من الفصائل الشيعية، بل أنها تخطط لإبقاء العراقيين في قتال ومحاولة القضاء على الآخر .[٦٩] هذا فضلاً عن أن العمل سوية مع زع ماء القبائل والعشائر المحليين وقادة الميليشيات، وإن كان تحركاً ذكياً يؤدي إلى تحسين الأوضاع الأمنية ويسد العجز الموجود في عناصر

---

[٦٥] – راجع نص التقرير على موقع معهد السلام الأمريكي الرابط http://www.usip.org/pubs/specialreports/sr174.pdf

[٦٦] – نقلاً عن رجائي فايد، الصحوة والتحالف الجديد... مسكنات لأزمة العراق. على موقع http://www.islamonline.net

[٦٧] – كاظم محمد أحمد، تعريف الميليشيا هذا المصطلح المطاط. مصدر سبق ذكره.

[٦٨] – جوناثان ستيل، العراق: طريق الخروج. المستقبل العربي، العدد (٣٤٩)، ٣ / ٢٠٠٨، ص (١٧).

[٦٩] – نقلاً عن ترجمة للتقرير نشرتها صحيفة المشرق العراقية في عددها (١٣٠٦) الصادر يوم السبت ٩ آب ٢٠٠٨، ص (٦).

الشرطة والأمن، إلا أنه، وحسب رأي دانييل بايمان، يمثل كارثة محققة فيما يتعلق بالآمال العريضة المعقودة على الديمقراطية في العراق.[٧٠]

ويرى البعض إن أستراتيجية التحول من الدين أو الطائفة إلى العشيرة خارج نطاق الحكومة عن طريق تسليح العشائر تحت ما يسمى بمجالس الصحوة، أن هي إلا رد فعل منطقي للفشل العسكري الأمريكي في العراق، وعملية ترميم إداري لخطأ إستراتيجي تمثل بحل الجيش وقوى الأمن الأخ رى. فريق آخر يرى أن جوهر تشكيل مجالس الصحوة أبعد بكثير من مجرد تخبط أمريكي، فهو ذو أهداف تتجاوز بكثير مجرد خلق جماعات مسلحة جديدة، ومن هذه الأهداف:[٧١]

١ – إيجاد قوات عربية سُنية لها قدرة عسكرية موازية أمام القدرات العسكرية المتواجدة، إذ تستطيع هذه القوات التصدي لأي خلل في توازن القِوى على ساحة الصراعات العراقية.

٢ – أرضاء بعض الحكومات العربية التي يهمها شأن السُنة العرب في العراق، وحث هذه الحكومات على دعم هذه المجالس بما يؤدي إلى تعزيز قوتها وتحويلها إلى كيانات مؤسسية سياسية.

وبالفعل فقد زاد عدد المتطوعين السُ نة العاملين مع الأمريكان والقوات العراقية من صفر ما بين آيار ٢٠٠٤ و آيار ٢٠٠٦، إلى ٢٠ ألف عنصر في آيار ٢٠٠٧ ليرتفع ويصل إلى ٨٠ ألف عنصر في آيار ٢٠٠٨.[٧٢] الأمر الذي دفع عدد من أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي إلى الإقرار، بعد زيارتهم للعراق أواخر عام ٢٠٠٨، بأن السُنة العرب أصبحوا من أهم حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية المخلصين، إذ كان لأستراتيجية الأستعانة بالعشائر أثراً واضحاً في أقناعهم بعدم معاونة المتمردين والوقوف إلى جانب واشنطن في محاربة القاعدة.[٧٣]

وهكذا يرى مراسل الشؤون الخارجية الأقدم في صحيفة الغارديان البريطانية، جوناثان ستيل في عمود له في الصحيفة نفسها، إن النمو الذي حدث لحركة الصحوة ساعد في تعزيز الأمن، إذ يؤدي أبناء الصحوات دوراً أمنياً حيوياً في حماية مناطقهم لقاء أجر .[٧٤] ويرى ماكس بووت، وهو زميل أقدم في دراسات الأمن القومي، في مقال له في صحيفة الويكلي ستاندرد لسان حال المحافظين الجدد، إنه إذا ما تم تنظيم الصحوة سياسياً، فمن الممكن أن تشكل قوة للتغيير الإيجابي، لاسيما إذا دعمت مالياً وسراً من قبل الولايات المتحدة الأمريكية،

---

[70] – **Byman, op.cit.**

[٧١] – **محمد مسلم الحسيني، أنقلاب الصحوة أم صحوة الأنقلاب.**
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?t=0&aid=120529

[72] – **Jason H. Campbell and Michael E. O'Hanlon, The State of Iraq: An Update.**
http://www.brookings.edu/opinions/2008/0622_iraq_ohanlon.aspx

[٧٣] – **جون ماكين وجو ليبرمان وليندسي غراهام، الفرصة متاحة لتحقيق إجماع بشأن العراق. واشنطن بوست، ٢١ كانون الأول ٢٠٠٨. ترجمة بهاء سلمان، صحيفة الصباح العراقية، العدد (١٥٦٦)، السبت ٢٧ كانون الأول ٢٠٠٨، ص (١٢).**

[٧٤] – **جوناثان ستيل، ما الذي تغير في العراق . صحيفة الغارديان . ترجمة صحيفة المشرق العراقية العدد (١٣٥٠)، الأربعاء ٨ تشرين الأول ٢٠٠٨، ص (٦).**

إذ بمساعدة عناصر الصحوات، فضلاً عن رجال الأمن، تحوز الولايات المتحدة الأمريكية على فرصة حقيقية في تأمين نصر تاريخي في العراق.[٧٥]

وفي تحليل لها، نظرت صحيفة الواشنطن بوست إلى الأمر من زاوية أخرى، فقد أستنتجت من مساعي العشائر والطوائف والجماعات الأثنية إلى تعزيز سلطتها في مناطقها بأن سلطة الحكومة المركزية سائرة إلى الضعف.[٧٦] لإن برنامج تسليح العشائر يخلق تكتلات ذات فائض بالقوة تحاول تصريفه بشتى الطرق، فضلاً عن لجوئها إلى تهديد ومساومة الحكومة المركزية كلما شعرت بخطر يهدد مصالحها ومكتسباتها.

ومن جملة ما قيل يمكن للمتابع لكيفية وظروف بروز مجالس الصحوات ، الوقوف على حقيقة كونها ليست ذات فكر أو منهج واحد ، فيعتقد بعض المراقبين أنها تتشكل على وفق أحد خطوط أربعة، أولها للقتال ضد القاعدة، وثانيها دفع خطر الميليشيات، وثالثها طلباً للعمل والرزق بأستيعاب أهالي المناطق الساخنة ، والخط الرابع تم تشكيله من قبل القوات الأمريكية لقتال الفصائل العراقية المسلحة التي ترفع السلاح بوجه القوات الأمريكية، وتقوم الأخيرة، من جانبها بتغطية أحتياجاتهم المالية والعسكرية، وتعدّها عنصراً ضرورياً في تأمين المناطق التي أستولت عليها.[٧٧]

٣ -إستراتيجية النصر أو الأنسحاب . ليس لدينا إستراتيجية للأنسحاب، لكن ما لدينا هو إستراتيجية للنصر . هذا ما صرح به وزير الدفاع الأسبق دونالد رامسفيلد لجنوده في أثناء زيارة مفاجئة لبغداد في نيسان ٢٠٠٥.[٧٨] وأتى هذا التصريح في وقت كانت فيه الخسائر البشرية والتكاليف المادية تزداد بالنسبة للولايات المتحدة، الأمر الذي رفع من صدى الأصوات المطالبة للإدارة الأمريكية بالأنسحاب.[٧٩]

الأمر الذي دفع بريجينسكي إلى وصف إستراتيجية النصر أو الهزيمة كونها خيار أ ستراتيجيً خاطئً ومضللاً، كون النصر يتطلب زيادة في عدد القوات الأمريكية لأن حجمها الحالي لا يكفي لسحق التمرد و أخماد نار الفتنة الطائفية. ويكمن التضليل، حسب رأيه، في مفهوم الهزيمة في المقارنات الدائمة بين الهزيمة في العراق والهزيمة في فيتنام، مع تسجيل أن الهزيمة في العراق تعطي للمتمردين هامشاً من حرية الحركة على عرض المحيط الأطلسي، وإمكان شنهم هجمات إرهابية جديدة على الولايات المتحدة . وإذا ما كان هذا السجال يدور في الأوساط الرسمية وغير الرسمية، فإن بريجينسكي يرى في الأنسحاب خياراً واقعياً وعملياً يسحب البساط من تحت أقدام المتمردين، كما أن تواجداً عسكرياً أمريكياً في المنطقة وفي المناطق الكردية

---

[٧٥] – ماكس بووت، مصدر سابق، ص (٦).

[٧٦] – نشرت ترجمة لتحليل الواشنطن بوست في صحيفة المشرق العراقية في عددها ذي الرقم (١٣٠٦) والصادر يوم السبت ٩ آب ٢٠٠٨، ص (٣).

[٧٧] – مراقب عراقي، حول المرحلة الراهنة في العراق، المستقبل العربي، العدد (٣٥٢)، حزيران ٢٠٠٨، ص (١٠٥).

[78] – Maitra, op.cit.

[79] – Daniel Byman, Five Bad Options For Iraq. Survival, vol.47, no.1, Spring 2005.

نقلاً عن قراءات إستراتيجية موقع مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية www.ahram.org.eg

يوفر صمام أمان ضد أي تصاعد مفاجئ لنفوذ التمرد على تو ازن القِوى السياسية في العراق أو في المنطقة ككل.[٨٠]

بينما يرى هنري كيسنجر عدم صحة عقد المقارنة بين فيتنام والعراق، إذ كانت الأولى ميداناً للصراع في إطار الحرب الباردة، في حين يمثل العراق أحد مشاهد الحرب على الإسلام الراديكالي . فالحرب في العراق، باعتقاده، لاتُعدّ صراعاً جيوبوليتيكياً كما حدث في فيتنام، بقدر كونها صداماً بين الأيديولوجيات والثقافات والمعتقدات الدينية، وإذا ما أقيمت دولة أصولية ثورية في العراق، ستجتاح موجات من المد الثوري العالم الإسلامي. لذا يطرح كيسنجر رؤيته المبنية على أن النصر على التمر د هو إستراتيجية الأنسحاب الوحيدة التي تكون عواقبها مضمونة.[٨١]

وهكذا تشكل تياراً مناهضاً للأنسحاب المبكر يجادل بأن الأنسحاب الأمريكي من العراق كما فعلت في فيتنام أو السماح بهزيمة حلفائها كما حصل مع الشاه في إيران، سيرسل أشارات خاطئة للمتمردين وسيقوي شوكة المسلحين الإسلاميين الذين سيعدون الأنسحاب أنتصاراً لهم أكبر وأعظم من الأنتصار الذي حققه الأفغان عند طردهم للسوفيت، لذا ستعتقد القِوى الراديكالية أنها قادرة على مهاجمة المصالح الأمريكية وتجاهل تهديداتها.[٨٢]

ويرى دانييل بايمان أنه من بين خيارات عدة مطروحة* للتعامل مع الملف العراقي، يُعدّ خيار تقليل حجم القوات الأمريكية والمتحالفة في العراق هو أفضل معالجة للمشكلة العراقية . فعلى الرغم من أن هذا الخيار يضعف الأمل في أنجاز نصر حقيقي، إلا أنه ١- يمكن واشنطن من الأستمرار في مقاتلة المقاتلين الأجانب. ٢- يؤمن لأمريكا نفوذاً في العراق بحجم قوات أقل، الأمر الذي سيقلل حجم الخسائر في أرواح الجنود الأمريكيين والدولارات ويقلص من حجم التوتر الذي تعانيه المؤسسة العسكرية الأمريكية . مع ذلك، فأنه يقر أن لخفض حجم القوات الأمريكية في العراق ثمناً باهظاً يتمثل في تقليص إمكانية تحول العراق إلى

---

[٨٠] – زبيجنو بريجينسكي، ما العمل لتجاوز إستراتيجية النصر أو الهزيمة في العراق ؟ مجلة المختار، العدد (٧)، المجلس السياسي لحركة مجتمع السلم /الجزائر، جانفي ٢٠٠٦. ص (٢٩). لقد قارب طرح بريجينسكي هذا توصيات لجنة بيكر – هاملتون بأبقاء وجود عسكري مهم في المنطقة حتى بعد سحب الولايات ال متحدة كل فرقها القتالية من العراق، إذ سيسمح هذا التواجد، علاوة على الأنتشار الأمريكي الجوي والبري والبحري في الكويت والبحرين وقطر ووج ود أكبر في أفغانستان، بتنفيذ مهمات بينها ردع تدخلات سورية وإيرانية. راجع الفقرة ٣٨ من تقرير اللجنة.

[81] – Henry A. Kissinger, Lessons for an Exit Strategy. Washington Post, Friday, August 12, 2005. http://www.washingtonpost.com/wpdyn/content/article/2005/08/11/AR2005081101756_2.html

[82] – للأطلاع أكثر حول حجج مؤيدي ومناهضي الأنسحاب راجع Barry Rubin, Reality Bites; The Impending Logic of Withdrawal from Iraq. Washington Quarterly, Spring 2005. P (74). John Mueller, The Iraq Syndrome. Foreign Affairs, vol.84, no.6, Sep-Oct 2005. http://www.foreignaffairs.org/20051101faessay84605/john_mueller/the_iraq_syndrome.htm

*– وهذه الخيارات الخمس هي:

١ – السير على المنهج السياسي الحالي نفسه، وبمستوى القوات نفسه.

٢ – أجراء زيادة كبيرة في حجم الوجود العسكري لمواجهة التحديات الناشئة في العراق.

٣ – زيادة محدودة بالقوات، لكن بتحول كبير لتوجيه العمليات العسكرية ضد المتمردين.

٤ – تقليص عدد القوات الأمريكية والمتحالفة إلى عدد صغير قادر على النهوض بمهمة محدودة.

٥ – الأنسحاب الكامل لكل القوات الأمريكية والمتحالفة. Byman, op.cit.

مثال للديمقراطية يحتذى في المنطقة، علاوة على مخاطر شيوع حالة من الفوضى، وتقليل فرص جعل العراق صوت مؤيد للغرب في العالم العربي . ويعود من ثم، وعلى الرغم من هذه المشاكل، ليؤكد أن خيار تقليل حجم القوات الأمريكية يبقى هو الأفضل، أو بمعنى أدق، ا لأقل سوءاً، لكنه يُعدّ، وفي الوقت نفسه، واقعياً من الناحية السياسية.[٨٣]

وعلى الرغم من أقراره أن للأنسحاب مردودات إيجابية تتمثل في إيقاف نزيف الأرواح والأموال ويزيد من شرعية النظام الجديد ويهدأ غضب المسلمين ويزيل التوتر الدائم في العلاقات بين الولايات الم تحدة وحلفائها الأوربيين، إلا أنه يوافق الآخرين رأيهم كون الأنسحاب ينطوي على كوارث أهمها عدّ المقاتلون الأجانب هذا الأنسحاب أنتصاراً لهم، وقد يقتصر وجودهم على الاف عدة، لكن سيكون لهم نفوذ كبير في حالة غياب قوة مضادة لهم، وسيشكلون قواعد يستطيعون من خلالها ضر ب الولايات المتحدة ومصالحها وحلفائها في المنطقة وحتى في أرجاء العالم المختلفة . علاوة على أن القوات العراقية التي دربتها الولايات المتحدة ستجد نفسها عاجزة عن مواجهة المتمردين وردود أفعالهم.[٨٤]

ومن هذه النقطة بالذات ينطلق الأستاذ في مركز الدراسات الإستراتيج ية والدولية – واشنطن، أنتوني كوردسمان في تحليله للوضع العراقي بقوله أن كل شيء تفعله الولايات المتحدة في العراق سيفشل ما لم تطور واشنطن خطة مقنعة وتنفذها فعلياً لخلق قِوى عراقية لديها القيادة والخبرة والتجهيزات والتسهيلات التي تحتاجها لتأمين بلدها دون الحاجة للقوات الأمريكية، فخلق قِوى عراقية محل قوات التحالف هو، برأيه، الشرط الضروري للعمل الأمريكي . مع ذلك، فهو يقر أن الخروج تكتيك لا إستراتيجية، وفي حالة أجبار الولايات المتحدة على الأنسحاب والمغادرة فعليها أن تكون مستعدة لتقديم العون والمساعدة كمستشارة وصديق ة لأستمرار مصالحها الإستراتيجية الحيوية.[٨٥]

وعلى الرغم من أقراره بأن الأنسحاب خيار محفوف بالمخاطر، إلا أن أستاذ التاريخ في جامعة مشيكن، خوان كول، يرى أن أعلان الولايات المتحدة الأمريكية عن نيتها في سحب قواتها العسكرية من العراق سيدفع الفرقاء السياسيين إلى التفاهم على تسوية مقبولة وإيجاد حل تفاوضي على غرار ما حصل في أيرلندا الشمالية ولبنان، وعند هذه النقطة يُعدّ البقاء العسكري الأمريكي بمثابة كارثة.[٨٦]

ومن جانبه يرى مراسل الشؤون الخارجية الأقدم في صحيفة الغارديا ن البريطانية، جوناثان ستيل، أن أنهاء الأحتلا ل وأنسحاب كامل للقوات الأجنبية هو الشرط المسبق للمصالحة السياسية داخل العراق من جهة، وللتعاون الإقليمي من جهة أخرى، إذ سيقدم الأنسحاب حوافز لجيران العراق للمساعدة في إعادة أعماره حين يعلمون أن الولايات المتحدة

---

[83] – **Byman, op.cit.**

[84] – **Ibid**

[٨٥] –**أنتوني كوردسمان، نحو إستراتيجية أمريكية فعالة في العراق. المستقبل العربي، السنة ٢٧، العدد (٣١٣)،آذار ٢٠٠٥. ص (٣٩– ٤١).**

[٨٦] –**جوان كول، فزاعات بوش: كيف يقطع الرئيس الأمريكي السبل للخروج من العراق؟ العرب الأسبوعي، السبت ١٩ / ٥ / ٢٠٠٧، ص (٣).**

راحلة بالتأكيد.[٨٧] فلا يمكن لأي سياسة أن تنجح، برأي كوردسمان، مادامت الولايات المتحدة تسعى للأحتفاظ بقواعد أو البقاء بصفة محتل. وكل ما يحتاجه هو :[٨٨]

١ – وجوب الحذر بشأن الحديث عن إصلاح سياسي وديمقراطي وإسقاط حكومات في المنطقة.

٢ – بدلاً عن – ٢– فإن الولايات المتحدة بحاجة إلى الضغط لتحقيق تقدم إرتقائي لحقوق الإ نسان وحكم القانون والإصلاح الإقتصادي والسكاني، فليس للديمقراطية العمل بلا أحزاب سياسية حقيقية وأستعداد سياسي حقيقي.

٣ – طمأنة الحلفاء في الخليج بضمان أمنهم بغض النظر عما يحدث في العراق، وأن الولايات المتحدة لن تنسحب وتتركهم بلا حماية في مواجهة إيران النووية.

كما على الولايات المتحدة الأمريكية إدراك وفهم أن إيران تُعدّ، وبدون أدنى شك، مفتاحاً للمنطقة وأستقرارها الأمر الذي يحتم عليها الإكثار من عقد اللقاءات الرسمية معها، مع إعطاء تطمينات للدول العربية، وعلى وجه الخصوص دول الخليج العربي، بإن هذا الأمر لن يشك ل موضع قلق من تغيير الدور والمكانة التي تحوزها في المنطقة.

وإذا ما كان تقرير بيكر – هاملتون قد حرك المناقشات في دوائر السياسة الخارجية، خصوصاً توصياته بسحب القطعات المقاتلة بحلول عام ٢٠٠٨، الأمر الذي تجاهلته إدارة بوش بتبنيها للخطة "أ". فإن إدارة أوباما جاءت لتتبنى الخطة "ب"* لتعلن في ٢٧ شباط ٢٠٠٩ سحب القسم الأكبر من قوات الولايات المتحدة من العراق بحلول آب ٢٠١٠.

إلا أنه، ومع الأرتياح الذي قُوبلت به خطة أوباما، بدت مخاوف من أن الخطر يكمن في أنسحاب متعجل يضع الأولويات العسكرية فوق الأعتبارات السياسية .[٨٩] لذلك، ولتبديد هذه المخاوف، أكد الرئيس أوباما في مقابلة مع شبكة سي بي أس الأمريكية يوم الأحد ٢٩ آذار ٢٠٠٩، أنه لاينوي تسريع أنسحاب القوات من العراق، إذ لايزال أمام الولايات المتحدة الكثير لفعله، إذ عليها تدريب القوات العراقية من أجل أن تحسن قدراتها.[٩٠] كما وافق أوباما على أن لا يبدأ الأنسحاب إلا بعد الأنتخابات البرلمانية العراقية في كانون الأول ٢٠٠٩، والتي ستكون، حسب تقرير لمجلة نيوزويك، أختباراً حاسماً فيما إذا كانت الديمقراطية قد ترسخت في العراق.[٩١]

---

[٨٧] – جوناثان ستيل، مصدر سابق، ص (١٨ – ١٩).

[٨٨] – كوردسمان، مصدر سابق، ص (٤٢).

*– الخطة "أ" هي ما أصبح يعرف بخطة "طفرة القوات" أي أرسال المزيد من القوات إلى العراق. أما الخطة "ب" فتنص على سحب غالبية القوات الأمريكية من العراق مع الأحتفاظ بعدد من الجنود كقوات أحتياط في قواعد خارج المدن، من أجل التدخل في ح الات الطوارئ. أنظر جون باري، الواقع على الأرض. Newsweek العربية، دار الوطن للصحافة والطباعة والنشر، الكويت، ١٠ مارس ٢٠٠٩، ص (١٩).

[٨٩]– أبدى هذه المخاوف جوست هلترمان نائب مدير مجموعة الأزمات لبرنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا . أنظر صحيفة المشرق العراقية، العدد (١٤٨٠)، السنة السادسة، الأثنين ٣٠ آذار ٢٠٠٩.

[٩٠]– نقلاً عن صحيفة الصباح العراقية، العدد (١٦٣٦)، الأثنين ٣٠ آذار ٢٠٠٩.

[٩١]– جون باري، مصدر سبق ذكره، ص (١٩).

وقد كشفت تصريحات لعدد من كبار المسؤولين العسكريين الأمريكيين، وعلى رأسهم وزير الدفاع روبرت غيتس، عن عملية جارية لإعادة تسمية الوحدات العسكرية الموجودة في العراق، لضمان بقاء الألوية المقاتلة التي أعلن أوباما سحبها، لكن بأسم ألوية المشورة والمعاونة، لتصبح مقر القوة الأنتقالية أبتداءً من آب ٢٠١٠. كما ألمح وزير الدفاع إلى أن أنسحاب الألوية القتالية من العراق، سينفذ بعملية خفة يد إدارية أكثر منه أنسحاب فعلي لفرق الألوية المقاتلة.[٩٢]

كما كشفت صحيفة نيويورك تايمز في وقت سابق في السابع من كانون الأول ٢٠٠٨، أن الأدميرال مايك مولين، رئيس القيادة المشتركة، قد تحدث عن خطة لإعادة تسمية القوات الأمريكية المقاتلة وجعلها قوات دعم، وذلك بعد أجتماع بينه وبين أوباما . علاوة على ذلك، كشف المسؤولون عن عمليات التخطيط في البنتاغون عن نية الأبقاء على ٧٠,٠٠٠ جندي أمريكي في العراق مدة طويلة تتجاوز عام ٢٠١١.[٩٣]

الخاتمة.

لا بد لصانع السيا سة ومنفذها من تفهم العمق التاريخي والمجتمعي للمشاكل قبل البحث عن حلول لها، فالسياسي الناجح هو الذي يحكم على الحدث الواحد من زاويتين مختلفتين إحداهما تاريخية والأخرى معاصرة وكلاهما نابع من عمق المجتمع المعني بالدراسة . وكلما زاد التفاعل شدة بين الفرقاء، زادت أهمية إضافة معلومات إدراكية حسية إلى التحليل، إذ توضح الإدراكات نظرة الفرد إلى البيئة التي يعيش فيها، وتتم معرفة تصورات الآخرين من خلال ما يصدر عنهم من كلمات وأفعال.

لم يبق للإدارة الأمريكية إلا نجاحها في إحداث التغيير السياسي في نمطية البناء السياسي ا لعراقي عبر عملية محكمة تكون مخرجاتها أنجاح العملية الديمقراطية أولاً، وذلك ببناء ثقافة الديمقراطية من خلال العمل على إزالة مخاوف البعض من إن الديمقراطية إذا ما عنت في أبسط معانيها حكم الأغلبية، فإنها لا تعني حكم فئة دون أخرى. إذ يعود قصر النظر هذا إلى عدم المراس الديمقراطي الذي أدى بالمحصلة إلى تأسيس رأي يكاد يكون قاصراً ومشوهاً عنها . فالديمقراطية تعني حكم أغلبية عموم الشعب لا أغلبية فئة معينة وإن كانت تمثل أغلبية سكانية.

فضلاً عن البدء في البناء من القاعدة (من الأسفل) بتطوير المؤسسات والمنظمات غير الحكومية وتعزيز دورها في بناء المجتمع على أساس الوحدة الوطنية، على أن تكون هذه المؤسسات وجميع أشكال المجتمع المدني أحترافية لا فئوية (عشائرية وطائفية وعرقية)، تكنوقراطية في طبيعتها مرتبطة بمعايير المواطنة والمصلحة الوطنية. الأمر الذي يحتم العمل على بناء الهياكل المؤسسية (الرسمية وغير الرسمية) المؤطرة للمجتمع والمنظمة والمعقلنة لحركته وسلوكه. ويتوجب أن يعني مبدأ البناء خلق الشروط الموضوعية الملائمة لنمو هذه الهياكل والتي تستطيع أن تستوعب المعارضة والأختلاف في الرأي والأفكار والسياسات على أسس

---

[٩٢]- إعادة تسمية الوحدات العسكرية الأمريكية في العراق. عن آي بي أس. نقلاً عن صحيفة المدى العراقية، الع دد (١٤٧٠)، السنة السادسة، الأربعاء ١ نيسان ٢٠٠٩.

[٩٣]- المصدر نفسه.

صريحة وعقلانية ومن ثم أتاحة الفرصة لتطوير الهيكلية المؤسسية للنشاط السياسي والإجتماعي ليفعل فعله بعيداً من الأستقطابات المذهبية والطائفية.

لقد كانت الإطاحة بنظام حكم صدام حسين إنجازاً عسكرياً كبيراً، إلا إنه ليس من الواقعية بشيء الحكم على نتيجة صراع من الواقع الراهن الذي يل يه مباشرة. فالتفوق ورجحان القوة لا يعني القدرة على فعل كل شيء، فليس بمقدور أي قوة، مهما كانت كبيرة وعظيمة، تحقيق مستوى مقبول من الأمن . عليه، ولكي تسوغ عملية تغيير أي نظام بالقوة يتوجب تحقيق شروط عدة:

١ – أن يكون النظام الذي سيحل محله أفضل منه بالنسبة للشعب، لئما تكون حظوظه في النجاح كبيرة.

٢ – أن تكون تكلفة هذا التغيير مقبولة من قبل الشعب، ومن قبل شعب الدولة الغازية أيضاً وبالقدر ذاته.

٣ – أن يُسهم التغيير في تحسين شروط المنطقة ككل.

وبناءً عليه، على الإدارة الأمريكية إدراك أن ليس بإمكان إستراتيجية حقيقية أن ترى ال نور إلا إذا أدركت طبيعة المواجهة القائمة والتناقضات الكبرى التي تحرك الأطراف المختلفة وتعبر عن مصالحهم المتباينة، فالميدان الإستراتيجي لا يقتصر على ساحة المعركة العسكرية، إذ لا قيمة لنتائج المعركة العسكرية إلا بقدر ما يمكن إعادة توظيفها في إستراتيجية المواجهة المستمرة، فمرحلة ما بعد الحرب هي المرحلة الأهم من الحرب.

فالنجاح في الإطاحة بطاغية، كما حصل في العراق، لا يعطي ضماناً بالنجاح في أقامة حكومة وريثة مستقرة ومقبولة. فالنجاح طويل الأمد في العراق يحتاج إلى تطوير إستراتيجية منسجمة لبناء ديمقراطية على وفق مراحل من تنمية الدولة العراقية . وذلك بالتركيز على عناصر التفاوض والمصالحة الأساسية بتحديد المصالح والبدائل والخيارات بوضع خارطة لعلاقات القوة وأستعداد أطراف الصراع للمشاركة في الحل السلمي للصراع ونزع سلاح ميليشياتها وإعادة تأهيلهم ودمجهم ، الأمر الذي يسه م في زيادة حظوظ بناء قوات أمن عراقية بعيدة من الأنحياز والطائفية وزيادة عديدها وتحسين تجهيزها.

فالشرط المسبق لحل الصراعات القائمة على الساحة العراقية هو أنتهاء الأحتلال ، إلا أن مجرد الأنسحاب سيكون عملاً غير مسؤول إذا لم يقترن بالتعاون الدولي والأقليمي . فالجهود العسكرية والمدنية لن تنجح من دون المكون الدبلوماسي الأقليمي متعدد الأطراف . ويتم ذلك عن طريق إيصال رسالة إلى دول الجوار الأقليمي فحواها أن وجود القوات الأمريكية في العراق أصبح أمراً واقعاً ، ومن ثم يمكن دفع هذه الدول بأتجاه التعاون مع واشنطن عن طريق التلويح بالمكافأة وأعطائها دوراً أكبر في تشكيل مستقبل العراق.